

دكتور / رجب على عبد المولى
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب جامعة المنيا

نواب المنيا فى البرلمان
(١٩٢٤ - ١٩٥٢)

المقدمة :

إذا أردنا أن نحلل تركيب المجتمع فى مديرية المنيا على ضوء الخريطة الاجتماعية ، فإننا سوف نرى أن هؤلاء النواب كانوا رؤساء العائلات وأبناء البيوتات الذين يمتلكون الثروة والعقارات والجاه ، وتتحصر فىهم مناصب العمدية ومشيخة القرى والقضاء وما فرق ذلك من مناصب الإدارة ، وسوف نجد أن أكثر من شخصية من الشخصيات البارزة التى كانت ذات صيت بارز فى السياسة تنتمى لعائلة واحدة (١). وأول مثال لذلك (عائلة الشريعى) التى تتحدر من أصول عربية - بدوية . فى عصر محمد على كان أبرز أفراد عائلة الشريعى على الشريعى وأخوه عبد الله الشريعى ، والأول كان شيخاً لناحية سمالوط فى عهد محمد على ، وكان من بين الأعيان الذين اختارهم محمد على فى مجلس المشورة ، وما لبث أن منحه محمد على ٥٠٠ فدان من ابعاديات المنيا بأمر فى عام ١٨٣٤ .

وفى نهاية عهد عباس وأوائل عهد سعيد كان حسن الشريعى ابن المذكور عمدة لسمالوط ، وما لبث أن عينه سعيد ناظراً لقسم قلو صنا بمديرية المنيا وبنى مزار ، ثم مديراً للقهلية ، ثم الجيزة ، ثم مديراً لمديرية بنى سويف فى عهد إسماعيل . وفى عهد إسماعيل كان أخوه إبراهيم الشريعى عمدة لسمالوط ونائباً عنها فى أول مجلس نيابى فى سنة ١٨٦٦ ، ثم عين وكيلاً لمديرية الجيزة سنة ١٨٦٩. (٢)

وخلال حكم سعيد وإسماعيل أتحت فرص أكبر لبعض عمد ومشايخ القرى للاشتراك فى الإدارة وشغل بعض المناصب ، ومن هؤلاء سلطان باشا الذى بدأ حياته عمدة لقرية زاوية الأموات بالمنيا ، وكانت له صداقة

بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم قلوصلنا (مأمور مركز) واقتد ، فقربه إلى الولي سعيد باشا إذ كانت له عنده منزلة كبيرة وأتى عليه فجعله سعيد باشا ناظراً لهذا القسم خلفاً لحسين باشا الشريعى ، الذى جعله وكيلاً لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخذ يتدرج فى المناصب الإدارية ، وعظمت منزلته لدى الخديو إسماعيل لما أداه له من الخدمات فى تفتيشه الواسعة بمديرية المنيا ، فجعله مفتشاً عاماً للوجه القبلى (٣).

وفى الفترة من فبراير ١٨٨٢ حتى نهاية مارس سنة ١٨٨٣ اشترى ٧١٩ فدانا من أمليان الميرى بنواحى الحوارثه والداوديه ونزلة حسين وزهره ومغاغه بالمنيا ، حتى بلغت أملاكه حوالى ١٣ ألف فدان. (٤)

ولما ظهرت الحركة العربية انضم إليها واعتمد على عرابي فى مرحلتها الأولى ، ولم تكن مناصرتة لها حياً فى الحرية والدمتور ، بل تطلعاً إلى الأبهة والجاه ، شأن كثير من الأعيان وغير الأعيان من اتباع كل حركة يتوسمون فيها للنجاح ، وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الأعيان فى ذلك العصر ، والثروة هى من أقوى عناصر الجاه والمكانة الاجتماعية ، فلا غرو أن كنت معظم الاجتماعات الأولى للعربيين كانت تعقد فى داره بالقاهرة ، وقد استعان به عرابي لجمع كلمة الأعيان على المطالبة بالمجلس النيابى. (٥) كما عين محمد سلطان باشا فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ رئيساً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. (٦)

أما عائلة عبد الرزاق بنى حزار ، التى توفى عميدها أحمد أفندى عبد الرزاق ، تاركاً أبناء ثلاثة. ارتفعت أملاك الأسرة فى عهدهم إلى ٦٥٢٠ فدانا ، وأصبح عميدها حسن عبد الرزاق الكبير ، الذى كان قاضياً لأبى جرج ، ووكيلاً لحزب الأمة ثم أنجب خمسة من أقطاب حزب الأحرار

الدستوريين وهم : حسن باشا ، ومحمود باشا ، وحسين باشا ، والشيخان مصطفى وعلى ، وكان أكبر عضد لحزب الأحرار الدستوريين .(٧)

ومن كبار الملاك أيضا قليني فهمى باشا الذى كان يمتلك عام ١٩١٤ حوالى ٥٠٠ فدان ، وهو من أصل أحد الرقيق ، كما شارك فى لجنة وضع الدستور عام ١٩٢٢ . وصالح لملوم الذى كان من كبار البدو الذين تم توطينهم ، وأصبح من كبار الملاك وعضواً فى الجمعية الزراعية المصرية، وممثلاً عن البدو فى لجنة وضع الدستور عام ١٩٢٢.(٨)

ولعل السبب فى ظهور طبقة كبار الملاك الزراعيين فى مطلع القرن العشرين ، راجع إلى تصفية أملاك الدائرة السنية . والذى صدر بها قانون التصفية سنة ١٨٨٠ ، خصصت هذه الأقطان لضمان دين الدائرة السنية، على أن تخصص الإيرادات الناتجة عن بيعها لسداد هذا الدين، ووضعت تحت إشراف إدارة خاصة يشترك فيها المراقبان الأجنيبان (٩) .فى الفترة ما بين صدور قانون التصفية وقيام شركة الدائرة السنية تم بيع قدر لا بأس به من أقطان الدائرة ، فساهمت مبيعات الأراضى فى نمو الملكيات الكبيرة فى الفترة من ١٩٠١ وحتى ١٩٠٨ زادت الملكيات الخاصة . فزادت ملكية كبار الأعيان فى ظل الاحتلال بفضل التسهيلات الكبيرة التى أعطيت لهم للحصول على المزيد من الأراضى وكان يكفى لشراء أية مساحة من أراضى الدائرة السنية أن يدفع المشتري ٣٠% من ثمنها لكى يتسلم الأرض على أن يقسط الباقي على خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٥% أو على عشرين عاماً بفائدة قدرها ٥,٥%.(١٠)

وعلى سبيل المثال فقد اشترى عمر سلطان ٣٢٥٢ فدان من أقطان الدائرة بتفتيش الفشن بالمنيا ، بلغ ثمنها ٢٠٥,٣٣٠ جنيها لم يدفع عند

استلامها سوى مبلغ ٦٥٥٩٩ جنيهاً والباقي تعهد بدفعه على أقساط خلال خمس عشرة سنة. (١١)

ومن الأسر التي وصلت ملكيتها في ظل الاحتلال عائلة الشريعي، فمحمد بك الشريعي عمدة سمالوط اشترى في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠ حوالي ٢٤٧ فداناً من أطيان الدائرة بعزبة القمادير والطيبة بتفتيش المعصرة بالمنيا . ثم اشترى ٣٧٩ فداناً من أطيان تفتيش المعصرة أيضاً بعقد في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٢ بالاشتراك مع أحمد الشريعي ، وفي ١٤ أكتوبر من نفس العام اشترى ٣٤٤ فداناً من أطيان الدائرة بنفس المنطقة . وفي الفترة التالية كان محمد باشا الشريعي من أعيان سمالوط يملك ٢٠٠٠ فدان بنواحي مديرية المنيا. (١٢)

وهناك عائلات نمت ملكياتها نمواً واضحاً في ظل الاحتلال فحسن أغا شعراوي عمدة المطاهرة ، الذي انتخب عضواً في مجلس شورى النواب الأول سنة ١٨٦٦ عن المنيا لم يكن يملك في ذلك الوقت سوى ٧٠ فداناً من أطيان ناحية المطاهرة . اشترى ابنه علي بك حسن شعراوي في ١٣ يونيو سنة ١٩٠١ حوالي ٢٩٧٠ فداناً من تفتيش المنيا وأبو قرقاص بالتقسيم على خمس عشرة سنة ، وفي الفترة التالية كان علي باشا شعراوي يملك ٧٣٩١ فداناً بمديرية المنيا. (١٣)

وعائلة جلال التي لم تكن تملك في أوائل عهد توفيق سوى ١٣٨ فدان من أطيان ناحية القيس يملكها زايد جلال ومحمد جلال ، نشيطا في شراء الأراضي عن الدائرة السنوية فاشترى محمد بك جلال ١٩١ فدان من أطيان تفتيش مطاي بالمنيا ، واشترى زايد جلال ١٢٩٧ فدان بنواحي مطاي . وفي الفترة التالية كان لثان من عائلة جلال هما كامل باشا جلال المزارع بالقيس مركز بني مزار ومحمود أفندي عمدتها يملكان ٢١٠٠ فدان بالمطاعنة

بمديرية فنا والشيخ فضل والقيس وبنى على وسمالوط وغيرها بمديرية المنيا.

وعائلة عبد الرازق الذى لم يكن مؤسسها أحمد عبد الرازق يملك سوى ٦١ فدانا بناحية للمطاهرة سنة ١٨٦٦. اشترى بعض أفرادها مساحات من اراضى الديرة السنية بالمنيا فحسن عبد الرازق وأخوته اشتروا ٨٥٦ فدانا من أطيان تفتيش أبا، كما اشترى محمد بك عبد الرازق ٣٧٤ فدانا من أطيان نفس التفتيش. وفى الفترة التالية بلغت ملكية خمسة أفراد من هذه للعائلة ٢١٠٠ فدان بالمنيا. (١٤)

وفى عهد الاحتلال أيضا واصل مشايخ البدو الحصول على الأراضى فملوم السعدى الذى أصبح عمدة لقبيلة الفوليد اشترى بالاشتراك مع أخويه محمد السعدى والمصرى السعدى ٢٤٠٦ أفدنه من أطيان الدائرة السنية بتفتيش مغاغة بالمنيا فى ٨ يونيو سنة ١٩٠١. ثم اشتروا ٧٨٤ فدانا مرة أخرى من تفتيش المنيا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٢. وفى الفترة التالية كان لملوم السعدى عمدة قبيلة الفوليد بالمسيد بمغاغة يملك ٤٠٠٠ فدان من أطيان مديرية المنيا ، بينما كان محمد بك السعدى وكيل قبيلة الفوليد بصفانية بالفشن يملك ٣٠٠٠ فدان من أطيان مديرية المنيا (١٥).

ومن أشهر هذه العائلات التى استحوذت على مقاعد الحياة النيابية فى مصر منذ بداياتها وحتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢، عائلات الشريعى ، عبد الرازق ، سلطان ، موسى ، شعراوى ، والمصرى ، والسعدى ، لملوم ، القاياتى ، القيسى ، أبو جلال ، حنا يوسف.

فمن عائلة الشريعى : تولى إبراهيم أفندى الشريعى عمدة سمالوط عضوية شورى النواب الهيئة الأولى وأنيب عنه بدينى الشريعى الهيئتين الثانية والثالثة ، والهيئة الأولى بمجلس النواب المصرى ، وشاركه نفس

الهيئة حسن الشريحي ، وأنيب محمد الشريحي عن دائرة سمالوط عضوية الجمعية العمومية بالهيئة النيابية الرابعة ، وعضوية الجمعية التشريعية بالتعيين ، وأنيب عن دائرة معصرة سمالوط بمجلس النواب السهيئات من الأولى وحتى الثالثة ، وانتخب حسن بك الشريحي لعضوية الجمعية التشريعية ، ولمجلس الشيوخ بالهيئة الثانية (انتخب في ٧ مارس ١٩٣٧ وتوفي في ٣ فبراير ١٩٣٨) ، وأنيب مراد الشريحي عن دائرة سمالوط السهيئات الثالثة والرابعة لمجلس النواب ، وعضوية الشيوخ السهيئات الأولى والثانية وتوفي في يناير ١٩٣٧ ، وبنفس السهيئات انتخب أحمد الشريحي باشا ، وأنيب يوسف الشريحي عن دائرة سمالوط لمجلس النواب بالسهيئات السابعة والثامنة ، وعن نفس الدائرة تولى نيابة الهيئة التاسعة عبد الوهاب أحمد الشريحي (١٦).

ومن عائلة عبد الرزاق : تولى حسن عبد الرزاق عمدة أبو جرج عضوية شورى النواب بالهيئة الثانية وعضوية شورى القوانين ، بالسهيئات الأولى والثالثة والرابعة ، وانتخب محمد زكي عبد الرزاق لعضوية الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة بنسى مزار البحرية بالسهيئات الأولى والثالثة ، وفي مجلس النواب ، أنيب محمود عبد الرزاق باشا عن نفس الدائرة بالهيئة الأولى ، وعن دائرة أبو جرج بالسهيئات الثانية والثالثة والسادسة ، وعن نفس الدائرة لأنيب عبد الوهاب عبد الرزاق عضوية الهيئة الرابعة ، وعلى عبد الرزاق السهيئات السادسة والسابعة ، وعضوية الشيوخ ، وعن دائرة منشية مطاي أنيب محمد محمد عبد الرزاق الهيئة الثامنة ، وتولى الشيخ مصطفى عبد الرزاق الهيئة السابعة عن دائرة حسن باشا والتاسعة عن دائرة أبو جرج (١٧) ، ثم عين شيخاً للجامع الأزهر في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٤٥ . وانتخب بدلاً منه إسماعيل عبد الرزاق في ١٩٤٦/٣/٥ ، عن نفس الدائرة الهيئة العاشرة (١٨).

ومن عائلة شعراوى : تولى حسن شعراوى عضوية شورى النواب بالهيئة الأولى وتولى على حسن شعراوى عمدة بنى محمد شعراوى عضوية النواب المصرى ، كما انتخب لعضوية الجمعية التشريعية ، وأُصيب حسن شعراوى باشا عن دائرة البرجاية بالهيئات الرابعة والسادسة والسابعة والتاسعة عن دائرة المنيا ، وتولى عضوية الشيوخ بالهيئة الثالثة ، وأُصيب محمد شعراوى عن دائرة بنى أحمد الهيئات من السابعة حتى التاسعة .

ومن عائلة سلطان : تولى محمد سلطان باشا رئاسة مجلس النواب المصرى ، وعُين أيضا رئيساً لمجلس شورى القوانين ، وفى مجلس النواب أُصيب للدكتور عمر فؤاد سلطان عن دائرة مركز المنيا بالهيئات من الأولى حتى الرابعة والسادسة ، وانتخب لعضوية الشيوخ بالهيئة الثالثة ، وأُصيب محمد سلطان عن دائرة البرجاية بالهيئة السابعة ، وأُصيب محمد عمر سلطان عن دائرة مركز المنيا عن الهيئتين الثامنة والتاسعة (١٩) .

ومن أشهر الأسر التى دخلت البرلمان من الأقباط وكانوا أعيان عائلة (ميخائيل بك أنثاسيوس الأثروبي) الذى كان شيخاً لقرية أشروبه مركز بنى مزار ، واستطاع أن يفتنى مساحة واسعة من أجود الأراضى الزراعية بالمنيا ، وزادها أخوه حنا اتساعاً حتى أصبحت عائلتهم تعد من أبرز العائلات الثرية بالصعيد ، ثم خلفه نجله ناشد بك حنا ، الذى كان واحداً من أبرز كبار الملاك الزراعيين فى البلاد عند مطلع القرن العشرين . (٢٠)

ولقد كان تكثيف كبار الملاك من الأعيان لوجودهم داخل هذه الهيئات على كافة مستوياتها ، يرجع إلى رغبتهم فى الحصول على السلطة التى تمكنهم من حل مشاكلهم مع الجهاز الإدارى للدولة وأجهزة السلطة على كافة مستوياتها، وخاصة تلك التى توجد فى المديرىات والمناطق التى تتركز فيها

أرضيتهم ورغبتهم في تأصيل هيبتهم في تلك المناطق التي رشحوا أنفسهم فيها. (٢١)

وهكذا لعب كبار الملاك الزراعيين دوراً كبيراً في الحياة السياسية بنكافاً مع ما كان لهم من نفوذ في المجتمع ساقه إليهم تراوهم المورث أو المكتسب ، فكانت لهم أغلبية كبيرة داخل للمجالس النيابية التي كانت عضويتها تكاد تكون قاصرة عليهم بحكم اللوائح والنظم الأساسية الخاصة بتلك المجالس ، وبرز أعيان المصريين - على وجه الخصوص - في المجالس النيابية فتوارثت عائلات بعضها المقاعد النيابية عن الأقاليم والدوائر التي كانت مركزاً لنفوذها ، وذلك بحكم كونهم أبرز العائلات ولوسعها ثراء ، ولاحتفاظهم بمناصب المهنة والمشايخ بالقوى التابعة لهم ، إلى جانب تمتعهم بمركز اقتصادي واجتماعي ممتاز في الجهات التي كانوا يمثلونها (٢٢).

كما كانوا في غالبيتهم من الغائبين عن أرضيتهم ، ممن يقضون أيامهم بين القاهرة والإسكندرية ولوريا ، ومع ذلك فقد كان بإمكانهم أو بإمكان وكلائهم أن يضمثوا لهم الفوز في الانتخابات البرلمانية باستخدام الوسائل غير المشروعة في جملتها ، وكان من العادات المألوفة أن يكون هناك ممارسة لشراء أصوات الناخبين (٢٣).

وكانت المجالس النيابية وسيلة من أهم الوسائل التي مكنتهم من إكساب مصالحهم صفة قانونية شرعية ، في حين كانت مطالب الفلاحين في هذا الجانب تحال إلى لجان الاقتراحات التي كانت كثيراً ما تسهمل مثل هذه الطلبات أو يؤجل النظر فيها والتعامل بالميزانية وغير ذلك ، وهي أمور تؤكدنا مضابط مجلس النواب والشيوخ (٢٤).

وكانت مديرية المنيا فى فترة الدراسة تتكون من ست مراكز هى :
 (مركز المنيا ، أبو قرقاص ، سمالوط ، بنى مزار ، مغاغة ، الفشن)
 ومجموع قراها ٣٠٦ (٢٥). قسمت إلى عدة دوائر انتخابية فى أول برلمان
 نيابى عام ١٩٢٤ (٢٦).

وهذه بعض مشكلات مديرية المنيا التى أثرت وأثارها النواب فى
 البرلمان المصرى فى الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٥٢ .
 ١ - المشكلات الزراعية .

وتتمثل هذه فى الخدمات الزراعية التى تقدمها للدولة لمساعدة
 المزارعين ، وللتى تعتبر دعامة أساسية للنهوض بالجانب الزراعى الذى
 يؤدى بدوره إلى الرخاء الاقتصادى والتجارى ، وهذه الخدمات تتمثل فى
 إصلاح أحوال الري والاهتمام بشق للترع والمصارف لإصلاح التربة
 للزراعية ، والعمل على تطوير الآلات المستخدمة فى الري ، وإدخال
 الأساليب الحديثة والعملية عليها ، وتخفيض أسعار وأجور الري التى أثقلت
 كاهل المزارعين ، إلى جانب إمدادهم بالأسمدة والمخصبات وتوفيرها
 لهم ، والمحافظة على سلامة الحاصلات الزراعية من الآفات والأمراض
 التى تصيبها ، بالإضافة إلى إدخال الأساليب الزراعية الحديثة والمتقدمة التى
 تؤدى إلى زيادة الإنتاج.

ولما كان الري فى الحياة الزراعية والاقتصادية المصرية مكانة غاية فى
 الأهمية فعليه تتوقف حياة الأرض ، وعلى الصرف تتوقف زيادة إصلاح
 الأرض القابلة للزراعة (٢٧). لذلك فقد تحدث النائب سلطان السعدى نائب
 العدة عن حالة ترعة السبخة للسيئة جداً ، لأنها لا تقوم بتوصيل المياه إلى
 البلاد الواقعة فى نهايتها كنزلة الأزهرى والعدوة وبن العلم وصفانينة
 والكنيسة وأقفهص وكفر منسابة ودلهانس مركز مغاغة مديرية المنيا ، على

الرغم من دور المناوبة من ١٨ - ٢٢ يوما طالبا من وزير الأشغال النظر في أمر إصلاحها (٢٨) . كما قدمت عريضة من أهالي أبو جرج مركز بنسى مزار بطلب لإصلاح التربة التي تروى لطياتهم (٢٩) .

كما تساءل النائب على العباسي نائب مطاي ، عن سبب قلة المياه في تربة منبال التابعة لهندمة غرب المنيا ، الأمر للسدى جعل المزارعين يضحون بالشكوى من جراء تلف زراعتهم لعدم وجود المياه الكافية لرى أراضيهم من هذه التربة ، فأجابه وزير الأشغال : «بأن مسوب المياه كان منخفضاً في هذه التربة ، كما كان في الترع الأخرى في النصف الأول من شهر فبراير ، نظراً لتفح جميع الترع دفعة واحدة عقب البسدة الشتوية لرى المزروعات بعد حبس المياه عنها نحو أربعين يوم مدة الجفاف » . فعقب النائب على إجابة الوزير « بأن السبب في قلة المياه راجع لأمرين أولهما ، هو عدم تظهير الفروع الأخذة من هذه التربة ، وثانيهما حسو أن مساحة الأراضي المزرعة زراعة شتوية في هذه السنة أكثر منها في السنة الماضية ، وذلك بسبب نقص المساحة المزروعة قطنا » . (٣٠)

كما تقدم النائب سلطان محمد السعدى نائب الفتت باقتراح لوضع آلة رى رافعة على الضفة الشرقية للنيل بمركز مغاغة لرى أراضي نوحى زاوية الجدامى ونزلة أولاد الشيخ وشارونه * . فنظر المجلس هذا الاقتراح بجلسة ٢٩ يونيو ١٩٣٦ ، وقرر إحالته على لجنة الأشغال بجلسة ١٣ يوليو (٣١) فنظرت ببحثها المختصة في ٢٥ أغسطس ١٩٣٦ فاتفق لها من البيان الذى لحى به مساحة هذه المنطقة ، وترامى أطرافها لمسافات بعيدة تبلغ حوالى العشرين كيلو متر ، إلى جانب وجود طلبات بها مملوكة للأهالى ، وأن الوزارة مستعدة للنظر فى إعطاء رخص لكل من يرغب فى إقامة طلبات الرى السعوى ، كما أنها مستعدة أيضاً للترخيص بالرى

الصيفى لأصحاب الطلبات الحالية المرخص لهم بالرى النيلى » ، وبعد المناقشة رأت اللجنة رفض هذا الاقتراح (٣٢). كما قدمت عدة عرائض لمجلس الشيوخ من أهالى ومزارعى نواحى أبو جرج ، وبنى مزار والمودة ، والجندية مركز بنى مزار بطالبون بإصلاح ترعة أبو جرج وترتيب مناوبة تختلف مع مناوبات الأراضى الأخرى ليتمكنوا من رى أراضيهم (٣٣).

ونظراً لتحكم وسيطرة كبار ملاك الأراضى على آلات الرى الحديثة وتحكمهم فى طريقة استغلالها بالنسبة لرى أراضى صغار الملاك ، أن ترتب على ذلك أن اشتكى صغار الملاك من سوء معاملتهم واستغلالهم ، وتقشير وثائق محافظ عابدين عن العديد من الشكاوى والعرائض المتضمنة استغلال كبار الملاك لآلات الرى ، وعن طريقة فرض نفوذهم ، وسوء توزيع للمياه على أراضيهم ، ومن هذه الشكاوى الشكاوى المقدمة من شريف حسن إبراهيم وأهالى قرية زاوية حاتم بمركز أبو قرقاص ضد نور الدين محمد عمدة القرية فى ١٩٣٥/١/١٩ يشكون فيها من استغلال العمدة لهم وقيامه بقطع المياه عن أراضيهم وإلزامهم بدفع الأجر التى حددها هو بنفسه لرى أراضيهم (٣٤) . كما قدم أهالى قرية الخمايشة مركز شمالوط التماس لديوان جلالة الملك يلتزمون فيه رفع الظلم الواقع عليهم من عمدة الفاروقيه لتحكمه فى مياه الرى (٣٥).

وفى سنة ١٩٣٧ تقدم النائب وهبى أديب وهبه باقتراح لمجلس النواب لإنشاء طلبية رى على النيل بالجهة القبلىة لمركز المنيا لرى الأطنان الواقعة على الضفة الشرقية من النيل ، التى تبدأ من زاوية الأموات حتى جبل الطير ، وذلك لأن كبار الملاك يستغلون حاجة الفلاح للمياه ، ويتقاضون منه أجر مرتفع ، فأحاله المجلس على لجنة الاقتراحات بجلسته المنعقدة فى ٢٥ مارس ١٩٣٧. فنظرته فى ١٥ إبريل ، وقررت إحالته على لجنة

الأشغال (٣٦)، والتي نظرت به بجمعتها المنعقدة في ٢٧ إبريل عام ١٩٣٧ ، وقررت أن الوزارة مقتنعة بحاجة هذه المنطقة إلى وسائل الري ، إلا أنه توجد مناطق كثيرة بنفس المنطقة بالضفة الشرقية لها نفس الظروف والوزارة تعد بتنفيذ ذلك في الوقت المناسب (٣٧).

وتسائل النائب محمد متداول عن مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه ، الذي أخرج في ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠، لإنشاء ولبور لري لطبلن ناحيتي للشيخ تمي وبني حسن بمركز أبي قرقاص، نظراً لارتفاع هذه الأراضي وعدم قدرة المزارعين على دفع أجور الري من ولبورات كبار الملاك ، فكان رد وزير الأشغال العمومية عليه : « بأنه تقرر حذف هذا الاعتماد من الاعتمادات الأخرى التي قرر مجلس الوزراء توفيرها نظراً للظروف الدولية الحاضرة ، إلا أنه قد أعيد مرة أخرى درج الاعتماد اللازم لهذا المشروع في برنامج الخمس سنوات المقبلة التي تبدأ من ميزانية ١٩٤١ - ١٩٤٢ » (٣٨).

وليس أدل على استغلال كبار الملاك للفلاحين ما جاء على لسان رئيس الوزراء في مجلس النواب سنة ١٩٤٥ قوله : « . . . لاحظت عند زيارتي لمديرية المنيا سنة ١٩٤٣ أن هناك ماكينة لأحد كبار الملاك في منطقة من المناطق يؤجرها لصغار الملاك بأجور عالية ، فلما توليت الوزارة أرسلت لوزير الأشغال العمومية أن يتدخل في تقدير أجور الري بذلك للمنطقة ، وإلى أعلان أن من حق كل مزارع يروي أرضه من ملكية الغير أن يتقدم إلى مفضل الري طالباً منه للتدخل في تقدير الأجر إذا ما زاده عليه صاحب هذه الماكينة ، وذلك للتخفيف على صغار الزراع وما يلاقونه من عسف وعندك كبار الملاك » (٣٩).

وعندما أراد زراع الحياض أن يستفيدوا بزراعة أراضيهم محصولاً صيفياً بعد حصاد المحصول الشتوى ، فقد استعانوا على ذلك بإنشاء الآلات الرافعة والآبار الارتوازية التى انتشرت انتشاراً غير نظام الزراعة فى هذه المناطق إذ عمد البعض أيضاً إلى زراعة القطن فى أراضي الحياض معتمدين على ريها بالطريقة سالفة الذكر (٤٠).

وعلى ضوء ذلك فقد تقدم الشيخ أحمد عبد الجواد القاياتى - نائب العباسية الجديدة بمديرية المنيا - بطلب إلى وزارة الأشغال بطالبتها بإطلاق المياه فى أراضي الحياض للتمكن من زراعة الحبوب فى غير أوقات رى الحياض، وذلك للتمكن من تموين البلاد بالحاصلات فى وقت الحرب أو حتى يتم تحويل الحياض إلى نظام الرى الصيفى (٤١). فقررت لجنة الأشغال وبحضور وكيل وزارة الأشغال العمومية الذى حضر مندوباً عنها بقوله: « بأنه لم يغب عن تفكير الوزارة اتجاه سياسة الحكومة لتشجيع زراعة الحبوب الغذائية سداً لمطالب القطر منها ، فضلاً عن ذلك فإن مصر بلد زراعى يجب أن تعتمد على نفسها فى التموين الغذائى ، وعلى هذا راجعت ما يمكن أن يتوفر لديها من كميات المياه نتيجة تحديد المساحة التى سوف تزرع قطناً ، ومن ثم فقد رأيت أن تلك الكميات سيؤخذ بعضها فى رى مساحات الحبوب التى ستزيد نتيجة نقص المساحات التى ستزرع قطناً . وأن الوزارة عقدت العزم على تنفيذ المشروعات اللازمة لإمداد المناطق الحوضية بالمياه الصيفية ، على أن تمد الزراعات الشتوية للتى زرعت فعلاً تحت نظام الرى الحوضى بريتين إضافيتين تصيناً لغلتها. » ثم رأيت اللجنة بعد ذلك إحالة هذا الاقتراح على الوزارة لتنفيذ مساهمة مندوبها أمام اللجنة (٤٢) .

كما طالب النائب كامل سيدهم من وزير التموين إنصاف مزارعي المنيا وتكديدهم ما يلاقونه من متاعب ومشاق في سبيل الحصول على الأسمدة الكيماوية المرخص لهم بأخذها من مخازن مديرتي أسيوط وبنى سويف، لأن في هذا إرهاب ومشقة لصغار المزارعين منهم وكبارهم أيضا، خاصة وأن مصلحة السكة الحديد لا يمكنها الآن الشحن بسهولة ويسر في تلك الظروف، نظراً لظروف الحرب فيتجشم الزارع للصغير نفقات السفر ذهاباً ورجوعاً، وغالباً يعود بلا جدوى لأنه لا يجد ما يطلبه بالمخزن المرخص له بالأخذ منه، كما طالبه بتوزيع الأسمدة على مخازن بنك التسليف حتى يوفو على للزارع ما يتكبدونه من مشاق في مقابل زيادة أجرة النقل عليهم، فوعده للوزير، بأن للحكومة ستعمل من جانبها بالاتفاق مع بنك التسليف على توزيع الأسمدة الكيماوية بقدر ما تسمح به الظروف في الوقت الحاضر (٤٣).

وإزاء تقلص الأزمة المالية في سنة ١٩٣٠، والتي أفضت إلى تدهور الحالة الاقتصادية للبلاد والتي كان لها أثرها على المزارعين بصفة عامة ومزارعي القطن بصفة خاصة، تقدم بعض النواب لتخفيف آثار هذه الأزمة عن كاهل الزراع، حيث طالب النائب قليني فهمي من الحكومة الاتفاق مع شركة السكر على التوسع في زراعة في مناطق الوجه القبلي، وإنشاء فابريقة لعصره بالقرب من مركز مغاغة بمديرية المنيا، لأن إنشاء هذه الفابريقة، سوف يساعد على عصر قصب مراكز مغاغة وبنى مزار ومطاي والفشن وبها بكل سهولة، وذلك لوجود المنكة الحديدية الإضافية التي تربط هذه البلاد ببعضها البعض، إلا أن هذا التوسع يتطلب أمرين: أولهما: أن تقوم الحكومة برفع الضريبة الجمركية على السكر الوارد من الخارج حتى لا ينافس سكر البلاد المصنع محلياً، إلا أن المتعارف عليه أن المنافسة غير متكافئة، وذلك لضخامة الاقتصاد الأجنبي وقلة تكلفة إنتاجه عن نظيره

المصري الذي لا يزال في مرحلة المهد لضالة رأس ماله ، وعدم توفر الخبرة اللازمة للإنتاج ، هذا فضلاً عن عدم توفر الحماية الجمركية له.

ثانياً : تعهد الأهالي للشركة بتوريد الكميات الكافية لتغذية الفابريكة المقترح إنشاؤها ، فتقوم عندئذ الفابريكة بجانب فابريكة أبو قرقاص بعصر ما يزرع في مناطق الروضة وملوى والمنيا وأبى قرقاص وسالموط . (٤٤)

ولعل أهم ما يسترعى النظر أن النائب مقدم هذا الطلب كان متحيزاً لإنشاء هذه الفابريكة بمركز مغاغة ، لأنها مقر دائرته ، فضلاً عن أنه كان من كبار الملاك الزراعيين بتلك الدائرة .

وعندما تعرض زراع القصب بمنطقة مصر الوسطى لنظم فاحش من جراء الوسطاء الذين كانوا يأخذون قنطار القصب من المزارعين بسعر ثلاثة قروش ونصف ثم يوردونه للشركة بأربعة قروش ، بناءً على ذلك توجه للنائب مصطفى عاكف بسؤال لوزير المالية متسائلاً عما إذا كان هناك نص ضمن اتفاق شركة السكر مع الحكومة يبيح لها وجود ملتزمين لاحتكار توريد القصب بأسمائهم للشركة أم لا ؟ فأجابته الوزير على ذلك بقوله : « بأن الاتفاق المبرم بين الحكومة وشركة السكر لا يبيح لأي شخص معين احتكار توريد القصب ، ولجميع الزراع الحق في بيع محصولهم من القصب للشركة مباشرة غير أنه يوجد اتفاق جنتلمان بين كبار الملاك من المزارعين وبين الشركة يعملون بمقتضاه شراء القصب من صغار المزارعين وتوريده للشركة ، وذلك بدافع الرغبة في استمرار مصنع السكر بأبى قرقاص في إنتاجه وعدم توقفه عن الإنتاج كنتيجة مباشرة لإقبال مزارعي القصب ، وعلى هذا فقد قامت الشركة بالتعاقد مع ثلاثة من كبار المزارعين ؟ ليوردوا لها المحصول بدلاً من ٤٦٢ من صغار المزارعين » . (٤٥)

ومما لا شك فيه أن طريقة الوساطة هذه كانت تفوت على صغار المزارعين نصيباً غير قليل من الكسب ، لأنه إذا ما ربح الوسيط نصف قرش عن كل قنطار ، فإنه بذلك سوف يحصل على ربح كبير كان صغار المزارعين أحق به .

وطالب النائب محمد توفيق إسماعيل من وزير المالية المساواة بين المزارعين في توريد القصب لمصالح شركة السكر * لأن مصنع أبو قرقاص قد اتفق مع فريق من مزارعي القصب على أن يورد القصب من المتعهدين بسعر القنطار ٤٦ مليماً . أما للموردون الجدد فقد حدد لهم المصنع سبباً للذكر سعر القنطار ٤٠ مليماً ، وفي هذا السعر إجحاف لفريق كبير من مزارعي أبي قرقاص ، لأنهم من الموردون الجدد الذين تكبدوا نفقات الزراعة والإنتاج مثل ما تكبده الآخرون ، فأجاب وزير المالية بقوله « بأن وزارة المالية تحدد في كل عام مقادير القصب التي ترخص لشركة السكر بالتعاقد عليها وما زاد على هذه المقادير يسمح للشركة عادة بشرائه بنصف الثمن المحدد لكل منطقة ، فعندما حددت مقادير القصب اللازمة لموسم ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، رأيت الوزارة من باب التيسير على الزراع أن تسمح للشركة بشراء المقادير الزائدة بالسعر المقرر لكل منطقة ناقصاً ٦ مليمات لكل قنطار ، وقد ارتضى الزراع هذا السعر المنخفض وتعاقبوا عليه ، فلا مبرر إذن لرفع السعر ومساواته بسعر المقادير المحددة. » (٤٦)

وتوخياً لمراعاة مصالح مزارعي القصب لمقابلة الزيادة التي طرأت على نفقات إنتاج قصب السكر فقد أصدر وزير المالية أمراً يحمل رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٤٣ ، جاء بمادته الثانية « يُرفع سعر القنطار الواحد من قصب السكر المعد للعصير من ٧١ مليماً بمقتضى القرار الصادر من وزير المالية بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٤٣ ، وذلك بالنسبة لموسم زراعة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ . » (٤٧)

وفى أثناء انعقاد برلمان سنة ١٩٤٥ ناشد النائب رزق أخنوخ الحكومة بإعادة النظر فى ثمن القصب ، وذلك لتلافى شكاوى الزراع لأنهم فى حالة قلق شديد لضعف المحصول ، وارتفاع تكاليف الإنتاج والإيجارات، وخاصة بالنسبة لمزارعى منطقتى أبو قرقاص والشيخ فضل ، فرد عليه وزير المالية : « بأن الوزارة قد أوشكت على الانتهاء من بحث شكوى الزراع ، وأنها ستعلن فى أقرب فرصة الحل العادل تحقيقاً لمصلحة المنتج والمستهلك معاً. » (٤٨)

وليس أدل على تعنت شركة السكر مع مزارعى القصب بمنطقة مصر الوسطى عندما قامت بغلق معاملها ومصانعها بمنطقة الشيخ فضل التابعة لمركز بنى مزار مديرية المنيا ، فأتار ذلك أعضاء البرلمان فقاموا على الفور بتقديم استجوابات للحكومة متسائلين عن الإجراءات التى اتخذتها تجاه هذه الشركة ، فجاء رد وزير التجارة والصناعة متضمناً : « . . . بأن الحكومة عنيت بموضوع إيقاف مصنع الشيخ فضل بمجرد أن علمت به حرصاً على مصالح العمال والمزارعين ، وأن الدافع إلى التفكير فى إقفال هذا المصنع يرجع ثلاثة أسباب رئيسية :

١ - ضآلة المساحة المزروعة قصباً فى هذه المنطقة بالنسبة للمناطق الأخرى لأنها أخذت تقل فى السنوات الأخيرة ، مما جعل نسبة إنتاج هذا المصنع تبلغ حوالى ٥% من الإنتاج العام .

٢ - ضعف محصول القصب بهذه المنطقة إذا ما قورن بالجهات القبلية .

٣ - انخفاض نسبة الحلاوة فى القصب لعدم ملاءمة الجو ، فكان لهذا أثره السيئ على الإنتاج ، إلى جانب أن آلات المصنع أصبحت قديمة وتحتاج إلى مبلغ كبير من المال لتوفير أعمال الصيانة والإحلال والتبديل وقدره حوالى ٧٠٠،٠٠٠ جنيه ، على أن الحكومة لم يفتها مراعاة مصالح العمال

والمزارعين فقد تدبرت الأمر الذي انتهى إلى أن يبقى المصنع قائماً لمدة سنة على الأقل ، حتى يقوم المزارعون خلال هذه المدة بتوريد القصب الجديد ، وكذلك توريد الخلفة إلى المصنع في الموسم القادم.» (٤٩)

ومما لا شك فيه أن غلق هذا المصنع كان له أسوأ الأثر على سكان منطقة الشيخ فضل الذين عاشوا نصف قرن ينعمون بمستوى حياة أرفع من مستوى حياة المناطق المجاورة لهم ، فإذا كانت الحكومة تعمل جاهدة لرفع مستوى الحياة في جميع المناطق الريفية في البلاد ، أما بمقدورها الإبقاء على هذا المصنع لاستمرار رخاء هذه المنطقة ورفع مستوى معيشتها ؟ ولا مرأى في أن حرمان هذه المنطقة من الصناعة التي قامت في ربوعها فثرة طويلة من الزمن سوف لا يحرم سكانها من مورد رزقهم فحسب ، بل سيؤدي إلى تفويض أركان الأمن والنظام في ربوع هذه المنطقة (٥٠).

ولما كان سعر قنطار القصب غير مجز ، إلى جانب ارتفاع تكاليف زراعته ، وحرصاً على مصالح الزراعة وتشجيعهم ، قررت لجنة التمويل الوزارية العليا بجلستها المنعقدة في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٠ بناءً على مذكرة لوزارة التمويل وموافقة وزير المالية على زيادة سعر القنطار من القصب مبلغ ٢٠ مليم ، وذلك لتشجيع زراعته على زيادة المساحة المزروعة منه ، على أن تصرف لهم الشركة هذه الزيادة من محصول هذا العام ، ثم قدم وزير المالية بعد ذلك النصح لمزارعي القصب بعدم الامتناع عن التوريد ، على أن تضاف هذه الزيادة المذكورة وقيمتها حوالي ٩٠٠ ألف جنيه مصري على اعتماد تكاليف المعيشة ، وتنظيم عمليات التمويل ، على أن يصدر بذلك قانون بفتح اعتماد إضافي لهذا المبلغ (٥١).

تخفيض ضريبة الأقطان الزراعية .

وعندما تعرض ملاك الأراضي الزراعية لخطر نزع ملكية أراضيهم ، التي كانت غارقة بالدين تماما ، لذلك قامت الحكومة رغبة منها في مساعدة هؤلاء الملاك المعرضين لخطر نزع الملكية بإصدار مرسوم ملكي يقضى باعتماد مليون جنيه من مال الدولة لهذا الخصوص ، وذلك لشراء الأقطان التي نزعت ملكيتها (٥٢). إلا أننا نجد أن الحكومة قد أخطأت خطأ فادحاً فبدل من ردها إلى أصحابه بأي حال من الأحوال وضعتها تحت يد الشركة العقارية، الأمر الذي أدى إلى أن أساعت الشركة استثمار هذه الأراضي حتى تكبدت خسائر جسيمة خص الفدان الواحد منها عشرة جنيهات على الأقل ، وبما أن الحكومة فرضت شروطاً لاسترداد هذه الأقطان منها ، دفع ٠ % من الثمن مقدماً مع إضافة قيمة الخسارة على الثمن الأساسي ، وجعل الفائدة ٣,٥ % فأدى ذلك إلى أن أصبح معظم أصحاب هذه الأقطان عاجزين عن استردادها (٥٣).

وقد ترتب على ذلك أن تعالت أصوات نواب الأمة داخل أروقة البرلمان تطالب الحكومة بإعفاء أصحاب الأقطان التي نزعت ملكيتها واشترتها الحكومة من دفع الـ ١٠ % التي يشترط دفعها مقدماً لرد هذه الأقطان ، وتنازل الحكومة أيضاً عن ٢٠ % لأصحاب هذه الأقطان مساواة لهم بمدينة البنوك ، إلى جانب جعل الفائدة ٢ % بدلاً من ٣,٥ % ولكن هذه الاقتراحات لم تلق قبولاً لأنها تلزم الحكومة بأن تعيد ملكية الأقطان إلى من نزعت منهم بنهم كله مؤجل (٥٤).

ويقال أن تدخل الحكومة في ذلك الوقت ، كان لمصلحة البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وليس لمصلحة الفلاحين ، هذا وقد بلغ عدد المدينين في

وقت الأزمة حوالي ١٢ ألف مدين ، منهم ٢٠٠٠ كان يخشى على أطيائهم من نزع الملكية ، وقد تدخلت الحكومة من أجل هؤلاء ودفعت من المال لصيانة ممتلكاتهم . . . وباعتراف على الشمسي أحد نواب البرلمان ، فإن بنك التسليف الزراعي كان يتعامل مع كبار الملاك وليس مع صغارهم حسب الغرض الذي تأسس لأجله (٥٥).

وبناء على ما تقدم ، وفي برلمان ١٩٣٦ أحالت لجنة الاقتراحات بمجلس الشيوخ على وزارة الأوقاف العريضة رقم ١٩٧ والمقدمة من أحمد عبد القادر وآخرين من مزارعي مركز الفشن مديرية المنيا ، والتي يلتصقون فيها تسوية الديون المستحقة عليهم لوزارة الأوقاف الجارى من أجلها نزع ملكية أطيائهم المرهونة لها وغير المرهونة أسوة بالتسوية التي عملتها الحكومة مع مدينى البنوك ، فرأت وزارة الأوقاف حفظ هذه الشكوى ، وذلك لأنه لها شروط تتبعها فى تسوية ديونها قبل المستأجرين المتأخر عليهم إيجارات عن سنى الأزمة وهذه شروط خاصة مقررة بينها وبين وزارة المالية * ، وهى تتعامل بمقتضاها مع كل من تتوافر فيه هذه الشروط من المستأجرين المدينين (٥٦).

وحرصا على مصالح صغار المزارعين قامت الحكومة بإقرار مشروع القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، فنصت مادته الثالثة على : « ابتداء من أول يناير ١٩٣٩ تكون الضريبة بنسبة ١٦% من قيمة الإيجار السنوى للأراضى الزراعية بحيث لا تزيد عن ١٨٠ قرش للقدان الواحد ، وعند تحديد ضريبة القدان تجبر كسور القرش الصاغ إلى قرش كامل ، ويجوز إعادة النظر فى هذه النسبة عند إعادة تقدير الإيجار السنوى المحدد لها كل عشرة سنوات. » (٥٧)

وعلى الرغم من ذلك فقد انهالت العرائض على الحكومة من الأهالي تطالبها بتخفيض هذه القيمة التي ربطت على الأطيان فقدم أهالي ومزارعي مركز سمالوط مديرية المنيا العريضة رقم ١٤٩ والتي يستغيثون فيها من فداحة الضرائب المربوطة على أطيان مديرية المنيا ، وذلك لأنها ربطت حسب التأجير لصغار المزارعين عندما كان سعر القطن مرتفعاً ، بناء على ذلك فهم يلتمسون تخفيض هذه الضرائب ، فقرر المجلس إحالتها على وزارة المالية للبت فيها (٥٨).

وإمعانا في تخفيف المعاناة على صغار المزارعين فقد انتهت وزارة المالية من إعداد مشروع قانون بتحديد مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الأطيان ، والتي تنص المادة الأولى منه على « تقسط ضرائب الأطيان على قسطين أولهما ، عن الزراعات الشتوية ، وهو الذي يستحق عن المدة من أول يناير إلى آخر يونيو من كل عام ، وثانيهما عن الزراعات الصيفية ، وهو الذي يستحق عن المدة الباقية من العام .» (٥٩)

ومع كل هذه التشريعات التي وضعت بقصد حماية صغار المزارعين وحمايتهم بتخفيف الضرائب عن كاهلهم ، فأننا نجد الحكومة لا تتورع عن فرض ضرائب إضافية على الأطيان الزراعية إذا لزم الأمر ، وذلك لسد العجز في بعض أبواب الميزانية فنجدها تصدر مرسوم بتقدير رسوم إضافية على مديرية المنيا بنسبة ١٠% من ضريبة الأطيان لمدة سنتين اعتباراً من أول يناير ١٩٤٣ (م ١) على أن تحصل هذه الرسوم في المدة المشار إليها مع أقساط الأموال المقررة وبنسبتها (م ٢). (٦٠)

ومن الملاحظ أنه مع كثرة التشريعات التي أصدرتها الحكومة ووافق عليها البرلمان ، فأننا نجد أن هذه التشريعات الخاصة بحماية أصحاب الأملاك الصغيرة من الأراضي الزراعية لم تصل إلى درجة الإعفاء

الضريبي بأي حال من الأحوال ، ومع كثرة القوانين والأحكام الخاصة بتخفيض ضريبة الأطينان عن صغار الملاك ، فلم يشعر هؤلاء بالاستفادة منها لكثرة التعديلات التي طرأت عليها بين الحين والآخر (٦١).

ومما لا شك فيه أن الضرائب التي فرضتها الحكومة على المزارعين قد مثلت أعباء مادية ونفسية على المالك الصغير ، فهذا الفلاح الذي يعجز أو يتأخر عن السداد نجده يفقد ملكيته بين يوم وليلة ، وإذا كان كبار ومتوسطى الملاك قد عانوا الكثيرين من كثرة الضرائب وتنوعها ، فما بالنا بهذا المستأجر الصغير الذي لا يجد قوت يومه إلا بالكاد ، وهو في الوقت نفسه يدفع ضرائب الأطينان والأموال المقررة بنفس القيمة التي يدفعها غيره من الملاك ، وهو الذي تؤخذ أطينانه سداداً لديونه أو لتأخره عن دفع الضرائب (٦٢).

وكثيراً ما تعالت أصوات هؤلاء الملاك تستغيث من نزع ملكية أطينانهم وفاء لديونهم أو لضطرارهم لبيعها لسد ما عليهم من ضرائب للحكومة ، هذا إلى جانب أن البعض من صغار موظفي رجال الإدارة والقائمين بجباية الضرائب من الملاك قد أساءوا فهم هذه المطالبة فقاموا بأعمال تتنافى مع آدمية الفلاح وكرامته (٦٣).

٢ - الطرق والمواصلات .

الطرق كالتنريين إذا امتدت ووصلت إلى أي بلد من البلاد حملت معها حركة ونشاطاً يدب فيها ورخاء يعم في جوانبها ، فما اتخذت بلد سبيلها نحو تدعيم اقتصادها إلا وبدأت بادئ ذي بدء بعمل شبكة كاملة من الطرق المرصوفة تصل ما بين الأماكن الأهلة بالسكان ، وبين مناطق إنتاج الثروات على اختلاف أنواعها من زراعية إلى صناعية ومعنوية (٦٤).

ولما كان للطرق الزراعية أهمية خاصة لأنها تساعد على ربط القرى والبلاد ببعضها البعض ، إلى جانب أنها تيسر نقل الحاصلات الزراعية من

الحقول إلى الأسواق ، بناءً على ذلك فقد طالب نواب البرلمان من الحكومة الاهتمام بهذه الطرق والعمل على إصلاحها ، وتحسين مداخلها وورصفها وإدراج المبالغ اللازمة للعناية بها ، وعلى ضوء هذا فقد تقدم النائب عبد الرحمن لموم لوزير المواصلات برغبته في إنشاء طريق زراعى بين ناحيتى العباسية وعباد شارونه ، وما يجاورهما من البلاد التابعة لمركزى مغاغة وبنى مزار ، فرفضها الوزير بحجة أن مصلحة الطرق تعمل فى الوقت الحاضر على تنفيذ المشروعات الصادرة بها مراسم لإنشائها ، ثم وعده بإنشاء هذا الطريق متى جاء دوره فى التنفيذ ووافق عليه مجلس المديرية وقرر من أجله فرض ضرائب جديدة (٦٥). كما رفضت وزارة المواصلات العريضة رقم ٣٧ والمحالة عليها من المجلس بجلسة ٢٠ يوليو ١٩٣١ والمقدمة من وهيب كامل وآخرين من أهالى بلدى الطيبة والشيخ عبد الله مركز سمالوط ، بطلب إنشاء طريق زراعى بين البلديتين لتسهيل انتقال الأهالى والتجار ورجال الحكومة بينهما ، وذلك بحجة أنه لا يمكن إنشاء هذا الطريق لكثرة النفقات التى يستدعيها إنشاؤه وهو ما لا تسمح به الحالة المالية الحاضرة (٦٦).

وتسأل النائب معوض جاد المولى من وزير المواصلات عن الوقت الذى سيبدأ فيه العمل بجسر المصرف الوسطانى الذى يربط مراكز (بيا - الفشن - مغاغة) ببعضها البعض كسكة زراعية يجب صيانتها كباقى الطرق الرئيسية . فوعده وزير المواصلات بأن الوزارة ستبدأ فى العمل بهذا الجسر فى السنة المالية المقبلة (٦٧).

وفى ٢٢ يناير ١٩٣٣ نظر مجلس الشيوخ العريضة رقم ٣٠ المقدمة من محمد أبى النور عمدة أبطوجه مركز بنى مزار ومشايخ وأهالى الناحية يتسألون عن السبب الذى عطل إنشاء طريق زراعى من بلدتهم إلى

المركز، على الرغم من أنه قد سبق أن تحصلت منهم نفقات إنشاء هذا الطريق، فأحالها المجلس على وزارة المواصلات بجلسة ١٥ فبراير ١٩٣٣ فجاء ردّها: "بأن الطريق المذكور لم يصدر به مرسوم ملكي، ونظراً للظروف المالية الحاضرة فإنه من المتعذر إنشاء هذا الطريق الآن." (٦٨). كما قدم أهالي بلدة الجرنوس مركز بنسى مزار التماس لديوان جلالة الملك، يطالبون فيه بإنشاء طريق زراعي عند مصرف المحيط بناحية بلدتهم، لأنها بلدة كبيرة ولها مصالح متعددة، إلى جانب أنها تقامى زمن المناوبات صعوبات شديدة، نظراً لتسرب المياه وعدم وجود سكك زراعية بهذه الناحية (٦٩).

وتقدم النائب عبد الله لموم باقتراح لمجلس النواب بتوصيل الطريق الزراعي بين منطقة الصاوي وقرية صفانيه مركز النشن، مع العلم أن الجزء المراد وصله إلى الوزارة معد وممهّد ولا يزيد على ثلاثة كيلو مترات، وهو لا يحتاج إلا إلى التعهد بصيانتها أسوة بالسكك المتصلة به كي يسهل ربط البلاد الواقعة في منطقته بالجهات الرئيسية، لأن في إهمال صيانتها تعطيل للمصالح الزراعية من جهة وعرقلة لنهوض رجال الأمن للعام بالقيام بمهمتهم من جهة أخرى، فأحالته المجلس على لجنة المواصلات فنظرت به بجلسة ١٢ أغسطس ١٩٣٦ بحضور وكيل مصلحة الطرق والكباري مندوباً عن وزارة المواصلات، فقرر أنه لا مانع لدى الوزارة من تحقيق رغبة النائب متى وافق البرلمان على الاعتماد المطلوب في ميزانية هذا العام لاستلام الجسور وصيانتها (٧٠).

كما تقدم النائب وهبي أديب وهبه باقتراح لإنشاء طريق زراعي لربط بلدتي زهره وصفط اللين بمركز المنيا، فأحالته المجلس بجلسة ٢٨ مارس على لجنة المواصلات، فبحثته بجلستها المنعقدة في ٢٥ مايو من نفس العام بحضور النائب المقترح ومندوب وزارة المواصلات فصرح: "بأن الوزارة

ستتخذ اللازم لاستصدار مرسوم ملكي بإنشاء وصلة بين بلدة زهره والبرجاية ، وذلك ضمن طرق أخرى بمديرية المنيا وبهذه الوصلة تتصل بلدة زهرة بالبرجاية ثم بمدينة المنيا.» وبناءً على ذلك رأت اللجنة إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات للعمل على تنفيذ ما وعدت به. (٧١)

وبحثت لجنة المواصلات أيضاً بجلسة ٢٩ يونيو ١٩٣٧ الاقتراح المحال عليها من مجلس الشيوخ والمقدم العضو عبد الرحمن لموم بمد الطريق الزراعي من عزبة قليني فهمي بمغاغة إلى أطنيه ، ومنها إلى جسر الصاوي ، وحضر الجلسة وكيل مصلحة الطرق والكبار الذي أبدى أن الشق الأول من الاقتراح قد تقرر مبدئياً ، وأن المصلحة تعد الإجراءات لتنفيذه في فرصة قريبة ، أما الشق الثاني ، وهو مد الطريق من أطنيه إلى جسر مصرف الصاوي فيعتبر ذا أهمية ثانوية ولم يأت دور البحث فيما بعد ، بناءً على ذلك قررت اللجنة إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات لتنفيذ الشطر الأول منه ولبحث الشطر الثاني في الوقت المناسب (٧٢).

وفي أثناء انعقاد الدورة الثانية لبرلمان ١٩٤٦ تقدم النائب إبراهيم سلطان السعدى باقتراح لإنشاء طريق زراعي من نزلة البرقي حتى مصرف المحيط ، وعمل قنطرتين على ترعة بان العلم بمركز الفشن ، فأحاله المجلس على لجنة المواصلات ، وبعد مناقشته قررت إحالته على لجنة الأشغال العمومية ، نظراً لاختصاصها بإنشاء القنطرتين ، وبعد بحثه تبين لها أن إنشاء القنطرتين ليس من اختصاص وزارة الأشغال (٧٣). الأمر الذي جعل للنائب يتقدم باقتراح آخر في برلمان ١٩٤٧ فأحاله للمجلس على لجنة المواصلات بجلسة ٢٥ فبراير ١٩٤٧ ، فبحثته بجلستها المنعقدة في ٧ مايو ١٩٤٧ ، ورأت اللجنة للبيت في هذا الموضوع تكليف مندوب مصلحة الطرق والكبارى على أن يخبر مصلحة الري للاتفاق على جهة

الاختصاص . فبين للجنة أن وزارة الأشغال ما زالت عند موقفها الأول بعدم اختصاصها بإنشاء القنطريتين المقترحتين ، ثم تم الاتفاق بعد ذلك بين اللجنة ومندوب وزارة المواصلات على قيام الوزارة بإدراج الوصلة المقترحة ضمن المراسيم الجديدة التي ستقدم بطلب بعد الانتهاء من الطرق الصادر بها مراسيم مع قيام الوزارة بإنشاء القنطريتين عند تنفيذ الوصلة (٧٤).

وليس أدل على مبلغ تباطؤ الحكومة وتعاصها في الإسراع بإنشاء الطرق الزراعية لربط البلاد ببعضها البعض إلا أن وزير المواصلات على الرغم من صدور مراسيم ملكية بإنشائها ما وضع من إجابة وزير المواصلات على نفس النائب في برلمان ١٩٤٩ بقوله : « بأن هذا الطريق لدرج ضمن المشروعات التي ستشأ في المستقبل . » (٧٥).

وهذا التأخير والتباطؤ إنما كان راجعاً إلى أن الحكومة كانت دائماً تتعامل على المجالس البلدية والقروية في تنفيذ وصلات الطرق الزراعية وصيانتها ، فكانت هذه المجالس تقريبا تصرف ميزانياتها لمرتبات موظفيها المنوط لهم مراقبة هذه الأعمال ، فكان يؤدي ذلك إلى عجز اعتمادات إنشاء بعض الطرق وصيانتها (٧٦) . فضلاً عن أن هذا العجز في الميزانية كان يترتب عليه التأخير في تنفيذ مشروعات الطرق الجديدة إلى حين تدبير الاعتماد اللازم لها وما يترتب على ذلك من فرض ضرائب إضافية على الأطنان وفقاً لأحكام قانون الطرق العامة الصادر في سنة ١٩٤٨ والمعدل بقانون سنة ١٨٩٠ ، فطبقاً للمادة السابعة منه ، والتي جاء فيها « يتحمل ممولو كل مديرية تكاليف إنشاء ما يدخل في حدودها من الطرق الإقليمية وتعديلها ورصفها وما يستلزمه ذلك من أعمال صناعية » (٧٧).

ويتضح مما سبق أن هناك عاملان كانا يعرقلان السير في تنفيذ المشروعات الخاصة بالطرق الزراعية أولهما: قلة المال المتوفر

لإنشائها ، ولتفادي ذلك كان يجب على وزارة المواصلات أن تقتفى النهج الذى اتبعته وزارة الداخلية مع البلديات من حيث إعطائها السلفيات اللازمة واستردادها من الأهالى بعد ذلك ، لأن عدم توفر المال كان المعوق لتنفيذ هذه المشروعات الهامة جداً (٧٨). أما العامل الثانى : فإن قانون نزع الملكية كان يشوبه عيب من مقتضاه ، أنه عند الاعتزام بإنشاء طريق يقطن على جانبيه مائة من الملاك مثلاً ، وإذا ما توقف واحد منهم عن قبول ما قدر له من الثمن تعطل المشروع حتى يقبل التقدير ، وعلى هذا كان من الواجب إدخال نص جديد فى هذا القانون يقضى ، بأنه إذا توقف مالك عن قبول الثمن المقدر لملكه عن إنشاء طريق أن يودع الثمن باسمه فى خزانة المحكمة أو المديرية ، مع السير فى إتمام العمل ، وللمالك أن يلجأ إلى القضاء لتقدير الثمن ، كما هو متبع الآن عند نزع الملكيات الخاصة بأعمال الري والصرف. (٧٩)

وإلى جانب ذلك أيضا كانت هناك أعطال طبيعية متعلقة بطبيعة الأراضي التى سيشق عليها طريق ، فإن كانت هذه الأراضي تتميز بالصلابة فأنها ستعوق إنشاء هذا الطريق هذا من ناحية ، أما إذا كانت هذه المناطق التى سينشأ بها طريق تعتمد فى ربيها على نظام الري الحوضى ، فإن هذه الطريقة كانت معرقة أيضا أعمال الإنشاء ، وكذلك صيانة الطرق الزراعية وإرجاء الإنشاء بها إلى أن تتحول إلى رى صيفى مستديم (٨٠). أضف إلى ذلك أن المجالس البلدية والقروية التى كانت تتعهد بتنفيذ هذه المشاريع كان ينقصها المال الكافى لإنشاء الطرق المدرجة والمكلف المجلس بإنشائها ، ومهما قيل عن صلاحية الطرق الحديثة التى تجرى فوق جسور القنوات ، فإنها لا تعتبر مسالك قروية بالمعنى الصحيح ، لا سيما وأنه لم يراع فى تنفيذها أن تخدم القرى ومناطق السكن ، وإنما روعى فيها أن تروى الحقول ، ولذلك فإن كثيراً من الطرق التى تسير الترع تتحاشى القرى

ولا تمر بها ، مما أدى إلى خروج المواصلات البرية في ريف مصر عن هدفها الأصلي وانحرف بها عما كان ينبغي أن تسخر له من خدمة القرى وتوصيلها ببعضها البعض . (٨١)

السكك الحديدية .

تعتبر السكك الحديدية ذات أهمية في تسهيل النقل وربط البلاد ببعضها البعض ، وذلك لرخص تكاليفها في نقل الركاب والبضائع ولتحملها الأوزان الثقيلة من الحمولات الكبيرة . لذلك توجه النائب سلطان محمد السعدى بسؤال لوزير المواصلات عن الأسباب التي من أجلها لم يتم إعادة خط السكة الحديد الإضافية المار بين مغاغة والفيشن السابق رفعه بمعرفة السلطة العسكرية ، وبما أن حالة الحرب انتهت من أمد بعيد فالحالة تدعو لإعادة هذا الخط لما يترتب عليها من سهولة المواصلات بين البلاد الواقعة في الجهات الغربية ونقل الحاصلات ، أسوة ببلاد الوجه البحرى التي أعيدت فيها مثل هذه الخطوط . ف جاء رد الوزير متضمناً الآتى : « أن إعادة هذا الخط يتوقف على مقدار ما تسمح به ميزانية المصلحة وعلى أهميته بالنسبة لغيره من الخطوط ، وعلى ما ينتج منه من إيـراد بنسبة منا ينفق عليه من رأس المال . ومصلحة السكة الحديد تبحث كل المطالب التي من هذا النوع . . . » . (٨٢)

وبعد ثلاث سنوات وفي برلمان ١٩٢٧ تقدم نفس النائب بسؤال لمدير عام السكك الحديدية عما إذا كان سيتم إعادة هذا الخط ؟ ف جاء رد المدير العام عليه ، بأنه ليس في نية الوزارة إعادة هذا الخط . (٨٣)

ولما كانت الجهات الغربية من بلاد مديرتى المنيا وبنى سويف محرومة من وسائل المواصلات ، فقد تقدم النائب سلطان السعدى بساقتراح لإنشاء سكة حديدية تمر ببعض بلاد مديرية بنى سويف والمنيا ، فأحالته

المجلس على لجنة المواصلات التي بحثته في أكثر من جلسة، فتيين لها أنه يوجد بالجهة الغربية من النيل غير الخط الحديدي الرئيسي خط إضافي يبعد عنه بنحو أربعة كيلو مترات في بعض النقاط وبأقل من ذلك بكثير في البعض الآخر . ثم ذكرت وزارة المواصلات على لسان مندوبيها « بأنها جارية في العمل على إنشاء خط ثالث غربي الخط الإضافي يبلغ طوله ١٠٠ كيلو متر من نزلة جاويش بمركز ببا إلى معصرة سمالوط باعتبار خمسة كيلو متر تقريباً في السنة ، وليس هناك ما يدعو إلى السرعة في تنفيذ هذا المشروع ، ولكن إذا رئى رفع الخط الإضافي من موضعه الحالي فلا يكون هناك مانع من العمل على سرعة مد الخط الغربي في نفس الوقت الذي يبقى فيه الخط الإضافي . » إلا أن الوزارة لم توافق على هذا التعديل لأن الخط المطلوب إعادته قريب جداً من الخط الإضافي . (٨٤)

المواصلات النهرية .

تعتبر المواصلات النهرية أحد أهم العوامل المهمة في تسهيل سبل المواصلات بين البلاد وربطها ببعضها البعض ، وذلك نظراً لرخصتها وكبير حجم حمولتها ، وكذلك تقريب المسافات بين البلاد التي لا توجد بها سكك زراعية أو سكك حديدية ، وخاصة البلاد التي لا توجد بها كبارى أيضاً . ولذلك تقدم النائب سلطان السعدى باقتراح ناشد فيه وزارة الأشغال العمومية بوضع صندل للتعدية في بحر يوسف أمام بلدة كفر منسابة بمركز الفشن حتى تنتفع به البلاد الواقعة غرب البحر اليوسفي للتيسير على الأمالي والتجار في نقل حاصلاتهم . فأحاله المجلس على لجنة المواصلات فبحثته بجلستها المنعقدة في ١٨ مايو ١٩٣٧ فتيين لها أنها غير مختصة بالنظر فيه ، وأن اللجنة المختصة بنظره هي لجنة الأشغال فأحالته المجلس عليها (٨٥) .

ولما كانت التعديبة بالمراكب الشراعية والقوارب خطيرة كل الخطر على الأرواح والأموال والمتاع ، خصوصا في أيام فيضان النيل فكثيراً ما كانت تحدث الحوادث المؤلمة التي كان يروح ضحيتها من الأنفس بسبب غرق القارب أو المركب بما عليه من ناس ودواب وأمتعة، وذلك بسبب اختلال التوازن من شدة تيار المياه أو لاختلاف اتجاهات الرياح ، فضلاً عن ذلك فإن التعديبة في حالة سلامة المركب تستغرق وقتاً طويلاً. (٨٦)

وعملاً على تحسين الملاحة بالوجه القبلي فقد رأت الحكومة لإخراج مبلغ يقدر بحوالى ٤٥ ألف جنيه في باب أعمال جديدة لتنفيذ المشروع الملاصق بين النيل وبحر يوسف عن طريق ترعة الجيزة ، وذلك لعدم وجود طريق ملاحي بالمنطقة المجاورة لبحر يوسف بمديريتي المنيا وبني سويف ، وكذلك لكي تتمكن هذه المنطقة من نقل حاصلاتها إلى القاهرة والأسواق التجارية الأخرى (٨٧).

ويجلسة ١٠ يناير ١٩٤٠ أحال مجلس الشيوخ الاقتراح المقدم من العضو كيلاني الأدهس بطلب إيجاد صندل كبير للتعديبة على البحر اليوسفي ، ولسهولة نقل الحاصلات ببلاد داقوق وساقية داقوق ، وطرفا بمركز سمالوط ، على لجنة الأشغال فبحثته بجلستها المنعقدة في ١٢ فبراير ١٩٤٠ بحضور وكيل وزارة الأشغال العمومية مندوباً عنها فصرح « بأن الوزارة أقرت برنامجاً لعمل ثمانية صنادل على البحر اليوسفي ، ومنها الصندل موضوع الاقتراح ، وقد تم من هذا البرنامج تنفيذ ستة صنادل ، ولم يبق إلا الصندل المقترح لإجاده مع صندل آخر مستعمل الوزارة على تنفيذها بمجرد توفير المال اللازم. » وقد سأل رئيس اللجنة عما إذا كان قد أدرج ضمن ميزانية سنة ١٩٤٠ المال اللازم لإيجاد الصندلين الباقيين ، فأجاب مندوب الحكومة « للمبلغ لم يدرج في الميزانية ، غير أن الوزارة مستعمل على

إيجادهما في أقرب فرصة ممكنة وتأمل أن يتم ذلك في بحر السنتين القادمتين
« . فقررت اللجنة حفظ الاقتراح (٨٨) .

تسيير قطارات .

تمثل موصلات السكك الحديدية أهمية كبرى بالنسبة لانتقال المواطنين بين المراكز والبلاد وربطها ببعضها البعض ، كما أنها تساعد على انتقالهم من القرى إلى المراكز والمدريات لقضاء حوائجهم ، وكذلك نقل البضائع والخضر والفاكهة من أماكن إنتاجها إلى أسواق التوزيع وعلى الأخص المواد الغذائية سريعة العطب فعندما كان يحدث لهذه القطارات أى توقف ، فإنه كان يؤثر على سير مصالح الجمهور (٨٩) . فعندما قامت وزارة المواصلات بتغيير مواعيد سير قطار الأكسبريس الذى كان يقوم من مدينة المنيا الساعة السابعة ويقف على المراكز ، أدى ذلك إلى تأخير الطلاب والموظفين عن مواعيد أعمالهم ، مما دفع النائب محمد توفيق الجارحى نائب قلوვნا أن يتقدم بطلب لوزير المواصلات لإعادة تسيير هذا القطار تلبية لرغبات الجمهور ، فوعده الوزير بتنفيذ ذلك إذا ما توفر الفحم اللازم لتشغيله (٩٠) .

وبجلسة ٢٠ إبريل ١٩٣٧ نظرت لجنة المواصلات اقتراح النائب إبراهيم عبد الحميد الحينى بطلب إعادة تسيير قطار السكة الحديدية الإضافية بين بلدة مطاى والمنيا ، وذلك بحضور وكيل وزارة المواصلات، والسكرتير العام لمصلحة السكك الحديدية مندوبين عن الوزارة ، وقد أدلى ثانيهما بوجهة نظر الوزارة بالآتى : « بأن إيراد المنطقة المراد إعادة تسيير قطار بها قليل جداً فلم يزد قبل إبطال تسيير هذا القطار على ٦٠٠ جنيه سنوياً ، فضلاً على ذلك فهذه المنطقة ليست مستعدة لقبول ركاب لأسباب فنية ، ولهذا السبب أبطل تشغيلها ، يضاف إلى ذلك أن هذا الخط يسير موازياً للترعة الإبراهيمية على بعد يتراوح بين كيلو ونصف الكيلو ، ويوجد على جسر

الترعة المذكورة خط أتوبيس يسير بانتظام. « بناءً على ذلك أشار على اللجنة بحفظ الاقتراح. (٩١)

ولما كانت معظم طبقات الشعب تن من فداحة أجور السكك الحديدية بدرجاتها الثلاث ، ومن لزحام القطارات ، كانت للنتيجة بقاء الفقراء رزحين تحت نير هذا الغلاء في ضرورة من ضرورات الحياة ، فقد يضطر بعضهم أن يبيع من قوته وقوت عياله ليكمل أجره سفره ، وبعضهم كان يمشي على قدمه محطة أو يضع محطات ليوافر أجرتها ليستعين بها على دفع أجره باقى الطريق ، وكثيرون منهم كانوا يفضلون سفر المسافات القصيرة كالمحطة أو المحطتين متراً على الأقدام أو على ظهور الدواب فراراً من الأجرة الغالية ، مع أن الحكومات والشعوب الراقية تجعل في نصب أعينها في سياستها الاقتصادية تخفيف أعباء الحياة عن الفقراء وهذه السياسة الحكيمه ثمرتها ، حيث ينتج عنها حتماً زيادة عدد الركاب فيزداد الإيراد زيادة تعوض جانباً لا يستهان به من قيمة للتخفيض. (٩٢)

ولأجل ذلك فقد طالب نواب البرلمان من الحكومة العمل على تخفيض أجور السفر بالسكك الحديدية على درجاتها الثلاث ، حتى يكون السفر عليها في متناول جميع طبقات الشعب ، بناءً على ذلك أصدر وزير المواصلات قرار وزارى يحمل رقم ١٢ لسنة ١٩٣٢ بتخفيض أجور السفر على مسكك حديد الحكومة جاء في مادته الأولى : « تخفيض أجور السكك الحديدية إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، ولمدة ثلاثة شهور أجره السفر بالدرجة الثالثة على مسكك حديد الحكومة من أية محطة من محطات الوجه القبلى بين مصر والفتن ، وكذلك من أية محطة من محطات خط الفيوم إلى أى محطة أخوى فى الوجه القبلى بشرط ألا تزيد المسافة بين المحطتين عن خمسين كيلو متر ، وأن لا تقع المحطة التى يراد السفر إليها قبلى محطة للفتن . » (٩٣).

إنشاء كبرى .

تعمل الكبرى على ربط الجهات والمناطق البعيدة ببعضها البعض ، إلى جانب أنها تعمل على تسهيل نقل الحاصلات الزراعية من الحقول إلى الأسواق ، وبذلك فإنها تعمل على تنشيط الحركة الزراعية والتجارية في داخلية البلاد ، وأيضا تعمل على انتشار العمران بالجهات النائية التي لا يستطيع الأهالي الوصول إليها بسبب ندرة المواصلات أو لصعوبة العبور إليها ، وكذلك فإن في إنشائها أيضا إنقاذ أرواح الكثيرين من الأهالي من جراء الغرق الذي يحدث لهم بسبب انتقالهم بالمعديات واللنشات والمراكب الشراعية بسبب التزامم الشديد على ركوبها غالبا ما يحدث بها تكس أو تعطيل أثناء مرورها في عرض النيل أو تتعرض للتقلبات الجوية ، والتيارات الهوائية التي تؤدي في غالب الأحيان إلى غرقها فتزوق أرواح الكثيرين من الأهالي ، فضلا عن ذلك فإن في إنشاء الكبرى استقرار الأمن وإقرار السكينة في البلاد ، لأن وجود الكبرى يسهل حركة مرور رجال الأمن للقضاء على الجرائم وتعقب المجرمين .(٩٤)

ورداً على سؤال للنائب معوض جاد المولى بخصوص إنشاء كبرى على البحر الیوسفی أمام بلدة العدو مركز مغاغة لربط البلاد الواقعة شرقه بغربه ، أجاب وزير الأشغال « بأن إنشاء الكبرى على ترعة ملاحية كبيرة السعة كالبحر الیوسفی يترتب عليه تحميل الخزنة مبالغ باهظة ، وذلك لأن الكوبرى الواحد تبلغ تكاليفه نحو ١٥ ألف جنيه ، إلى جانب تعطيله للملاحة، ولتسهيل المواصلات تقوم مصلحة الري بإيجاد صنادل كبيرة في المواقع المناسبة لنقل السيارات والحاصلات والركاب بين ضفتى هذه الترعة وسيوضع صندل أمام بلدة العدو في السنة المالية المقبلة.»(٩٥). كما رفضت وزارة الأشغال للعريضة رقم ٦١ والمقدمة من أهالي ناحية أبو جرج مركز بنى مزار بطلب إقامة كوبرى على الترعة الإبراهيمية للوصول لأطيانهم

بجزيرة أبو جرج ، وذلك بحجة أن هناك كوبرى قريباً منهم أمام بلدة المودة على بعد ١٢٠٠ متر ، إلى جانب أن إنشاء هذا الكوبرى سيكلف الخزنة نفقات كثيرة ، ومع ذلك فإذا رغب الأهالى عمل هذا الكوبرى على نفقتهم تحت إشراف مصلحة لرى فإن الوزارة لا تمنع فى ذلك (٩٦).

وعلى الرغم من أن وزارة الأشغال رفضت بجلسة ١٠ يونيو ١٩٢٨ اقتراح للنائب مراد الشريعى بطلب إنشاء كوبرى على البحر الیوسفى مقابل بلدة شوشه مركز سمالوط ، بحجة أن هذا البحر قديم وكثير التعاريج وهذا سيكلفها مبالغ كثيرة لتعديله ، إلا أننا نجد النائب إبراهيم الحينى يجدد هذا الطلب باقتراح فى دور الانعقاد الأول لبرلمان ١٩٣٦ فأحاله المجلس على لجنة المواصلات ، فبحثته بجلسة ٢٠ إبريل ١٩٣٧ ، بحضور وكيل وزارة المواصلات الذى قرر أن إنشاء هذا الكوبرى غير متصل بطريق زراعى ، ولهذا فتكون وزارة المواصلات غير مختصة ببحث هذا الموضوع لأنه من اختصاص لجنة الأشغال (٩٧).

كما رفضت لجنة الأشغال بجلستها المنعقدة فى ٣٠ مارس ١٩٣٧ اقتراح للنائب عبد الله لملوم بإنشاء كوبرى على البحر الیوسفى تجاه محطة الفردوس الإضافية بمغاغه ، وذلك بحضور وكيل وزارة الأشغال العمومية - حسين سرى - الذى أبدى أن الوزارة مقتنعة بوجه عام بضرورة إنشاء الكبارى على جميع الترع والمصارف لتسهيل للمواصلات، إلا أن اعتماداتها محدودة لا تكفى لتنفيذ ما تتطلبه البلاد من هذه الكبارى دفعة واحدة ، لذلك فأنها تتوخى فى سياستها أن تنشئ أكبر عدد ممكن من الكبارى بحسب الأهمية والأفضلية وبأقل النفقات ، ولما كان إنشاء الكبارى على البحر الیوسفى يكلف الحكومة نفقات جسيمة ، فقد عمدت الوزارة إلى وضع برنامج يقضى بإيجاد عدة صنادل فى هذا البحر تزداد كل عام

تبعاً لما تسمح به الميزانية، ولهذا فالوزارة لا توافق على إنشاء الكوبرى المقترح ، لأنه يكلفها نفقات كبيرة ولا على وضع صندل آخر لتواقر الصنادل بهذه المنطقة (٩٨).

وفى دور الانعقاد الأول للهيئة البرلمانية السابعة أحال مجلس النواب فى ٣٠ يونيو ١٩٣٨ على لجنة الأشغال الاقتراح المقدم من للنائب أحمد القاياتى إنشاء كوبرى على بحر يوسف بين بلدتى بنى خالد وبنى عامر بمركز مغاغة ، فنظرته بجلستها المنعقدة فى فى ١٢ يوليو من نفس العام وقد حضر اجتماعها مساعد مفتش عموم رى الوجه القبلى مندوباً عن الوزارة ، وصرح : « بأن بحر يوسف بحر ملاحى وتكاليف إنشاء الكبارى للملاحية كبيرة جداً ، فضلاً عن أن هذه الكبارى تعيق سير الملاحية ، ولذا قررت الوزارة وضع صنادل متعددة وستنظر فى وضع صندل فى هذه المنطقة.» وقد اكدت اللجنة بهذا التصريح ورأت إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال العمومية لتنفيذ ما وعدت به من وضع صندل فى هذه النقطة. (٩٩)

وعندما قدم النائب عبد الوهاب الشريعى اقتراح بعمل قنطرة على بحر يوسف ردت وزارة الأشغال بجملة ٤ مايو ١٩٤٨ « بأن ليس لدى الوزارة المذكورة سياسة مرسومة لإقامة قناطر أو كبارى على بحر يوسف لأنه طريق ملاحى ، والطرق الملاحية لا يعمل عليها كبار ، ومع هذا فقد رأت الوزارة أن إقامة هذه القنطرة سيكلف الحكومة نحو ٧٠ ألف جنيه ، لأن عرض بحر يوسف فى هذه الجهة يتراوح ما بين ٧٠ - ٨٠ متر ، وبما أن هذه الجهة فى حاجة فعلاً إلى هذه القنطرة بسبب زيادة العمران فيها لتسهيل طرق المواصلات ، وتيسير الزراعة فى هذه الجهات ، وصيانة للأمن العلم ، فإن وزارة الأشغال تعد بتنفيذ هذه القنطرة فى أقرب فرصة ممكنة.» (١٠٠)

ومما سبق يتضح لنا أنه على الرغم من أهمية الكبارى التى طالب بإنشائها نواب البرلمان ، إلا أننا نجد بطىء الحكومة الواضح فى تنفيذ وعودها التى وعدت بها منذ انعقاد أول دورة برلمانية عام ١٩٢٤ وحتى آخر دور انعقاد برلمانى ١٩٥٢ ، وقد وضع ذلك من خلال ردود الحكومة على الاقتراحات والأسئلة التى قدمت للبرلمان ، فلم تقم الحكومة بتنفيذ شئ يذكر من وعودها إلا التذر اليسير ، فهناك رغبات واقتراحات بإنشاء كبرى ظل أصحابها يطالبون بها ويتنفذها مراراً وتكراراً ، ولكنها لم تنفذ ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى قصر اهتمام وزارة المواصلات ومصحة للطرق والكبارى على إنشاء وإصلاح الكبارى الواقعة تحت طرق زراعية تابعة لها أو مشروعات طرق مطلوب تنفيذها ، وفى غير هذه الحالات تكون مصحة الرى هى المختصة كما وضع من ردودها على الاقتراحات والعرائض التى قدمت لها. (١٠١)

كذلك وضع رفض الحكومة لإنشاء الكبارى فوق الترع الملاحية الكبيرة ، بحجة أن هذا سيكلفها كثيراً ، فكانت تكتفى بوضع صنادل كبيرة للتعدية بحجة أن إنشاء هذه الكبارى يعطل سير الملاحه بها ، وقد ظهر ذلك فى رفضها للاقتراحات التى قدمت لإنشاء كبرى على البحر اليمسقى ، ولكن ما يؤخذ على الحكومة فى مثل هذه الحالات ، أنه كان يجب عليها أن تتشئ كبرى قابلة للفتح والغلق لمرور المراكب الشراعية بين ممرات هذه الكبارى. (١٠٢)

وعلى الرغم من أن إنشاء الطرق وإقامة الكبارى يحقق نفعاً عاماً لكافة الفئات من كبار الملاك والفلاحين وغيرهم ، إلا أنه من الواضح أن النظر إليه فى المجالس النيابية لم يكن من زاوية ما يحققه من نفع للفلاحين إلا فى حدود ضيقة جداً بل وحتى فى هذه الحدود لا بد أن يكون فيها نفع لكبار

الملاك وأصحاب الوظائف الكبيرة من متوسطى الملاك ، كما أن الاقتراحات التى كانت تقدم للمجلسين ، وكانت غالباً ما ترفض بشأن إقامة الكبارى أو إنشاء الطرق كانت تطرح بشكل دعائى إن لم تكن نفعاً شخصياً للعارضين ، وغالباً ما تكون سابقة لأزمته الانتخابيات ، وهى أمور نستطيع أن ندركها من خلال ما تم عرضه على المجلسين فيما يختص بالطرق والكبارى ، وهى قضية تدخل فى إطار العلاقة العامة بين كبار الملاك فى المجالس النيابية وبين الفلاحين (١٠٣).

٣ - المشكلات الصحية .

أدى انتشار الأمراض الفتاكة بين الأهالى ، وخاصة أمراض الحمى والملاريا ، والبلهارسيا ، والانتكستوما والرمد ، وغيرها من الأمراض إلى المطالبة بإنشاء المستشفيات لمعالجة هذه الأمراض ، كما كان لصعوبة المواصلات بين البلاد وبعضها البعض السبب فى المطالبة بإنشائها ، وخصوصاً أن المستشفيات بطبيعة الحال كانت موجودة فى عواصم المديريات والمراكز الرئيسية ، فكان ذلك يودى بالضرورة إلى عظم المشقة التى يتكبدها الأهالى والمرضى من نساء وأطفال ورجال فى الوصول إلى عواصم المديريات لتلقى العلاج ، إلى جانب ذلك أيضاً كان لانتشار الأمية والجهل بين الفلاحين وأهالى القرى مدعاة لترويج أفكار المشعوذين فى معالجة الكثير من الأمراض بالسحر والشعوذة وضروب من الوصفات التى كانت توصف لمعالجة المرضى ، فكان ذلك يودى إلى كثرة الضحايا منهم من جراء شعوذة المشعوذين . (١٠٤)

ولما كانت الحاجة ماسة إلى تلمس وسائل العلاج من الأمراض التى انتشرت آنذاك ، كانت المستشفيات هى إحدى المؤسسات العلاجية الواجب توافرها لتقوم بمهمة العلاج فى وقت استحل فيه الداء وعز الدواء ، وعن

مدى توفير الاعتمادات لإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات ومدتها بالأطباء والدواء اللازمين للعلاج . على ضوء ذلك فقد طالب الكثير من نواب البرلمان بإنشاء مستشفيات لمعالجة هؤلاء المرضى ، لذلك وافقت وزارة الصحة العمومية على عدم إنشاء المستشفيات القروية حتى يتم تعميم المستشفيات المركزية بعواصم المديريات ، والمراكز وتجهيزها بجميع مستلزماتها ، وذلك بعد أن لوحظ أن هذه المستشفيات لا تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله ، وينقصها الكثير من وسائل العلاج التي يجب توافرها في المستشفيات ، وعلى هذا فإنها لا تعدو سوى أن تكون عيادات ، وليست مستشفيات بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة إذ تنقصها الأسرة والاستعداد الكافي لمعالجة المرضى، وحيث أن المستشفى المركزي يقوم بخدمة جميع بلاد المركز ، لأنه أكثر استعداداً وأشد لزوماً وأولى خدمة من المستشفى القروي ، إلى جانب أن نفقات المستشفى القروي تساوي ثلاث نفقات المستشفى المركزي. (١٠٥)

وبالرغم من كثرة الاقتراحات والعرائض التي انتهت على البرلمان بمجلسه لتطالبه بإنشاء المستشفيات القروية ، إلا أن هذه المطالب لم تكن مصلحة للصحة عن قرارها الصادر في ٨ يوليو ١٩٣٦ والمصدق من مجلس النواب بجلسة ٢٠ يوليو ١٩٣٦ والذي جاء متضمناً «تعميم المستشفيات المركزية في جميع مراكز القطر والبلاد الكبيرة التي لها أهمية المركز قبل مواصلة السير في تعميم المستشفيات القروية .» (١٠٦)

وعلى الرغم من قيام الوزارة برفض إنشاء مستشفيات قروية ، إلا أننا نجد عندما كان يطلب من وزارة الصحة بعد ذلك إنشاء مستشفى مركزي ، لا نسمع منها إلا إعطاء الوعود والآمال بإدراج المبالغ اللازمة لإنشاء هذه المستشفيات متى توافر لها المال اللازم ، وسمحت الميزانية بذلك

(١٠٧). وقد وضع ذلك من رد الوزارة على الاقتراح المقدم من النائب قاسم المصرى بإنشاء مستشفى مركزى بيندر مغاغة والمحال عليها من مجلس النواب بجلسة ٢٨ مارس ١٩٣٩ ، والذي جاء فيه : « بأن وزارة الصحة تشعر بحاجة مركز مغاغة لهذا المستشفى المركزى بعد تهدم مستشفى لموم الذى كان موجوداً بها ، ولذلك دأبت الوزارة فى السنوات الأخيرة على طلب الاعتماد اللازم للشروع فى بناء مستشفى جديدة بدلاً من المستشفى المذكور. » وبناء على ما تقدم أشارت لجنة الشؤون الصحية على المجلس بإحالة الاقتراح على وزارة المالية للنظر فى تدبير المال اللازم لتنفيذه مع العلم بأن تكاليف إنشاء مستشفى مركزى وتجهيزه تبلغ ثمانية عشر ألف جنيه (١٠٨).

هذا وقد لوحظ أن ما يعوق السير فى إنشاء المستشفيات المركزية ويعطل تنفيذ البرنامج الموضوع لها ، هو أن وزارة المالية قد دأبت فى السنين الأخيرة على حذف بعض الاعتمادات التى تدرجها وزارة الصحة بميزانياتها لإنشاء ما تراه لازماً من هذه المستشفيات ، وبما أن المستشفيات المركزية لها المقام الأول فى تحسين حالة الصحة فى بالريف وبما أن البلاد الكبيرة الأهلة بالسكان لا تزال محرومة من هذه المستشفيات ، وذلك بسبب حالة الاعتمادات التى تسمح بها وزارة المالية فى هذا الصدد ، وعلى هذا فقد رأت اللجنة الصحية بمجلس النواب مطالبة وزارة المالية بتوفير الاعتمادات المالية التى تمكن وزارة الصحة من مواصلة السير فى تعميم المستشفيات المركزية خصوصاً أن مجلس النواب كان قد قرر فى سنة ١٩٣٦ بناء على اقتراح لجنة الصحة وقف السير فى تنفيذ وإنشاء المستشفيات القروية على أن تعمم المستشفيات المركزية أولاً (١٠٩).

إلا أنه في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية تعطلت أعمال البناء بالمستشفيات المركزية ، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار وغلاء أسعار مواد البناء من حديد وأسمنت ، فما كان من وزارة الصحة إلا أن أرجأت إنشائها لحين تحسن الحالة المالية (١١٠).

ردم البرك والمستنقعات

لا شك أن وجود البرك والمستنقعات في القرى يتسبب في وجود الأمراض ، وانتشارها بين السكان ويؤدي أيضا إلى تعطيل مصالح الأمالي وإعاقة سير المواصلات حول القرى ، الأمر الذي يضر بالزراع والصانع وكل من كان للقرية . ولما كانت هذه البرك بؤراً تنتشر منها جراثيم الأمراض الوبائية كالمـلاريا والبلهارسيا والانكلستوما ، فقد كان من المنتظر أن ينظر إلى ردمها بعين العناية التي تتفق مع الرغبة في استئصال هذه الأمراض (١١١) .

وعلى ضوء ذلك تقدم النائب محمد سامح موسى باقتراح لردم البركة الموجودة وسط بلدة الخياري مركز أبو قرقاص ، فأحالته المجلس على لجنة الصحة في ١٨ أغسطس ١٩٣٦ فنظرته في ٢٤ منه ، وذلك بحضور المفتش العام بإدارة المسائل الصحية مندوباً عن وزارة الصحة للإدلاء بآراء الوزارة ، وتقديم ما يقتضيه الحال من البيانات ذكراً « أن هذه البركة مملوكة للأهالي ، وأن الوزارة بدأت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لردمها ، ولكن بعض العقبات قد حالت دون إتمام ردمها .» وقد تبين للجنة من أقوال المندوب أن الأسباب التي دعت إلى تأخير إتمام إجراءات ردم هذه البركة منذ سنة ١٩٢٥ إلى الآن ترجع إلى فقر الأهالي المالكين لها ، وكذلك إلى قلة الخطو الناشئ عنها ، إذ أن نسبة الطحالب بالمنطقة الموجودة بها البركة تقل عن ١٠% لذا فهي ليست من المناطق الموبوءة بالملاريا ، ولذلك تأجل ردمها

لحين الانتهاء من ردم البرك المحتاجة للردم ، على أن اللجنة رأت بعد البحث أن تحيل هذا الاقتراح على وزارة الصحة لتوجه نظرها إلى الإسراع بإتمام ردم هذه البركة في وقت قريب (١١٢).

وفي دور الانعقاد الثاني لبرلمان سنة ١٩٣٧ أُرجأت وزارة الصحة البت في الاقتراحات المحالة عليها من مجلس النواب بطلب ردم البرك والمستنقعات ، وذلك لحين قيامها بعمل الأبحاث الطبية اللازمة لفحص حالة هذه البرك المذكورة والمطلوب ردمها لمعرفة مدى خطورتها على الصحة العامة ودرجة انتشار المرض الناشئ عنها على أن يجرى هذا البحث في بداية فصل الصيف الذي يكثر فيه انتشار بعوض الملاريا ، وفي ٢٠ مايو ١٩٣٧ اتصلت لجنة الشؤون الصحية بالوزارة لمعرفة ما تم في الأبحاث الخاصة بهذه الاقتراحات ، فجاء الرد من وزير الصحة بتاريخ ١٣ يونيو من نفس العام بالآتي: « بأن هذه الأبحاث للمذكورة لم تنته بعد وأن الاعتمادات الممنوحة في ميزانية هذا العام لتنفيذ أعمال الردم ، قد خصصت لبعض البرك التي ثبت أولويتها تبعاً لدرجة خطورتها على الصحة العامة فستتخذ للوزارة الإجراءات اللازمة لإدراجها ضمن البرك التي يتم ردمها في ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية.» ، ثم اكدت لجنة الشؤون الصحية بهذه الإجابة ، ثم أشارت بعد ذلك على مجلس النواب بإحالة الاقتراحات على وزارة الصحة للعمل على تنفيذها متى ثبت لها أن البرك المشار إليها خطيرة على الصحة العامة متى حل دورها في الأهمية. (١١٣)

وفي دور الانعقاد الأول لبرلمان ١٩٤٢ قدم النائب أبو الغيث الأعور اقتراحاً لردم وتجفيف البركة المجاورة لمساكن ناحية الجرابيع بمركز بنسى مزار ، فأحالته المجلس على لجنة الشؤون الصحية فبحثته بحضور مندوب وزارة الصحة فصرح بالآتي: « بأنه تبين من عمل الأبحاث الصحية أن هذه

البركة المذكورة ليست مصدر خطر على الصحة العامة. « وبناءً على ذلك رأت اللجنة إرجاء ردمها حتى تنتهي من ردم البرك التي تشكل خطر على الصحة العامة (١١٤).

ورداً على سؤال للنايب إبراهيم المصطفى عن الأسباب التي أدت إلى عدم ردم البركتين الموجودتين بفاحصى دلهانس وشطرى مركز الفشن مديرية المتيا على الرغم من أنهما تحيطان بالمنازل وتسببان ضرراً بالياً للأهالي، أجاب وزير الصحة: « بأن الوزيرة تعمل على ردم جميع البرك الموجودة بالبلاد تدريجياً وبالتدر الذي تسمح به الاعتمادات المالية، على أن يراعى البدء بالنواحي التي بها مجموعات صحية أو مستشفيات قروية أو غيرها من المرافق الصحية، وكذلك عواصم المديريات وبنسائر المراكز والنواحي التي يثبتت الوزيرة خطورة بركها من الوجهة الصحية، على أن الوزيرة ستقوم بدم برك ناهيتى دلهانس وشطرى في دورهما. (١١٥)

ومما سبق يتضح أن الحكومة كانت دائماً ترحى ردم البرك التي قدمت عنها اقتراحات وشكاوى لحين عمل الأبحاث اللازمة عنها، والتحقق عن مدى أضرارها وتأثيرها على الصحة العامة، وإذا ما اتفقت مع رأى الحكومة فى عمل هذه الأبحاث وإرجاء تنفيذ ردمها، فهل نتفق مع التبراهيم والبعوض والأمراض التي تنتشر من هذه البرك والروائح الكريهة ألا تضر بالصحة العامة، وترجى فتحها بالأهالي لحين الكشف عن هذه البرك، وعمل الأبحاث اللازمة إلا أنه يمكن القول بأن هذا البطء والإرجاء فى عمل الأبحاث اللازمة عن البرك ومدى تأثيرها على الصحة العامة يؤخذ على الحكومة ولا يحسب لها، لأن التأجيل هذا كان يؤدي إلى قيام الأمراض المنتشرة من هذه البرك بالفك بالأهالي، إلى جانب ذلك ففى ردم البرك والممتلكات علاوة على عدم انتشار الأمراض وتحسين الصحة العامة فائدة

أخرى ألا وهى الاستفادة من ردمها إما بتوسيع الرقعة الزراعية ، وإما بإقامة المساكن عليها .(١١٦)
 ٤- التعليم :

ولما كان التعليم موضع عناية الأمم المتحضرة ، لأنه هو الأساس الذى يستند عليه بناء الأمة ويصلح به حاضرها ومستقبلها ، ولذلك فلم يكتب فى النظم السياسية والاجتماعية أحد من الفلاسفة والمفكرين إلا ودرس التربية والتعليم على أنهما أساس لكل نظام اجتماعى أو سياسى فى بلد متحضر ، ومع ذلك ظل التعليم محدود النطاق لا يظفر به إلا القادرون على تحصيله ينفقون فيه أموالهم وجهودهم ، وقد تتاح الفرصة لبعض الأفراد الممتازين من غير نوى الثراء فيبذلون فى سبيل ذلك الجهود المضنية حتى يبلغوا من العلم القسط الذى يريدون ، وأخص ما أمتاز به العصر الحديث ، أن للتعليم أصبح أساساً من أسس الحياة العامة ، فعزيت به الحكومات على أنه من واجباتها الأولى ، لأن الجهل وكر يخيم حوله دائماً للفقر والمرض والإدمان والإجرام ، وفى التعليم الوقاية والمناعة من كل هذه الأمراض والأسقام ، فلو تعلم الشعب لما غصت المستشفيات بالمرضى والملاجئ بالمتشردين والسجون بالمجرمين ، وذلك لأن التعليم هو أمضى سلاح فى محاربة هذه الأمراض الاجتماعية .(١١٧)

ولذلك وجب على كل فرد من أبناء الأمة والمسئولين عن مصالح البلاد من أولى الأمر وأصحاب الحل والعقد أن ينشروا رأيتهم فى كل جزء من أجزاء الدولة لا فرق بين قاصيها ودانيها ، ولو فرض أن بعض أجزائها حاصل على قسط كاف من التعليم وبعضها الآخر محروم منه ، لكان من الواجب على الحكومة أن تسعى جاهدة فى مساواة هذه الأجزاء لتتال نصيبها من التعليم كاملاً غير منقوص ، وأن تعطى العناية الكافية وتبذل الجهود

الصداقة من جانبها لتتوير الأذهان وتهذيب النفوس ، ولن يحدث ذلك إلا ببناء المدارس بمختلف مراحلها وتخصصاتها ، وتوفير سبل الراحة للتلاميذ والمعلمين ، ونشر المعاهد العلمية ، والعمل على خفض المصروفات كي يتسنى لأبناء الفقراء الحصول على قسط وافر من التعليم ، وحتى لا يكون الفقر عائقاً في سبيل تقدمهم ورقبهم. (١١٨)

ولما كانت أغلب البلاد تعتمد في تعليمها على الكتاتيب ، والتي ظلت زمناً طويلاً بدون تطوير ، المستعمر اعتبرها بمثابة مدارس رخيصة يتعلم فيها التلاميذ المبادئ الأولى لأصول دينهم مع بعض المبادئ التي تكتفيهم للقيام بأعمالهم المختلفة في الدرجة التي ولدوا عليها كمزارعين أو فلاحين أو تجار أو صناع أو ما شابه ذلك ، حتى لا يتخطى نطاق تعليمهم هذه الحدود أو يحول لأغراض أخرى غير الأغراض التي يقصدها. (١١٩)

وعندما وجد الأهالي المخرج الحقيقي من هذا الكبت التعليمي في الحيلة البرلمانية ، نجدهم يطالبون بتطوير هذه الكتاتيب ، وإنشاء المدارس التي تعمل على ترفيقهم وتزويدهم بالمعارف المختلفة ، ففي دور الاعتقاد الثالث لبرلمان ١٩٢٧ ضج أهالي الوجه القبلي من ندرة مدارس رياض الأطفال التي لا يوجد منها شيء عندهم ، إلى جانب أن المدارس الابتدائية محدودة للنطاق ، إذ لا يوجد منها سوى مدرسة واحدة في كل عاصمة مديرية ، فضلاً عن هذا فأنها خالية من الأقسام الداخلية. (١٢٠)

وعملاً على نشر التعليم الإلزامي الذي كان الهدف منه قتل الجهل ومحاربة الأمية بين الأهالي ، فقد تقدم النائب حمد الباسل باقتراح لمجلس النواب لتبسيط برامج التعليم الشعبي في الكتاتيب ، نظراً لما لهذه الكتاتيب من فائدة عظيمة في تعليم أبناء الشعب ، فأحاطه المجلس على لجنة المعارف (١٢١) وطالب آخر بالتصية على مفتشى وزارة المعارف العمومية بالمرور

على البلاد وتفهم الأهالي مزايا التعليم الإلزامي ، إلى جانب التنبيه المشدد على رجال الإدارة ببذل كل مساعدة لرجال التعليم في حوض الأمالي على إرسال أولادهم إلى المدارس الأولية لكي تنثمر هذه العملية التعليمية ثمرتها. (١٢٢) كما طالب النائب أبو الغيث الأعرور بإنشاء مدرسة ابتدائية بناحية منشأة الشيخ فضل الواقعة على الضفة الشرقية للنيل بمركز بنى مزار ، واقترح للنائب محمد زكى عبد الرزاق بإنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة مطاى مديرية المنيا ، فأحالهما المجلس على لجنة شؤون التربية والتعليم. (١٢٣)

وتقدم النائب أبو الغيث الأعرور باقتراح لتحسين حالة المعلم الإلزامي وذلك برفع أجره من ٤ إلى ٦ جنيهات شهرياً ومرتب الرئيس من ٦ إلى ٨ جنيهات شهرياً . أحاله المجلس على لجنة شؤون التربية والتعليم بجلسة ٨ يونيو ، والتي رأيت أن بحثه من اختصاص لجنة الشؤون المالية، ثم قررت إعادته إلى المجلس مرة أخرى (١٢٤).

ومما لا يستساغ عقلاً أن ترحى وزارة المعارف إنشاء مدرسة ابتدائية بالفشن ، على الرغم من تبرع الأهالي لها بالأموال اللازمة والأرض التسي مستشأ عليها ، وما ذلك إلا لانتظار نتيجة بحث اللجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء لتعميم هذه المدارس بجميع أنحاء القطر المصري (١٢٥).

ومع نهاية دور الانعقاد الثانى لبرلمان ١٩٤٩ وبداية دور الانعقاد الأول لبرلمان ١٩٥٠ أنهالت الاقتراحات على البرلمان بإنشاء مدارس جديدة سواء أكانت إلزامية أو أولية أو ابتدائية ، فقرر البرلمان إحالتها على لجنة الداخلية التي صرحت : « بأن الوزارة لا تمنع في نشر التعليم بل هي تتناصره وتؤازره طبقاً لسياستها المالية ، لذا درجت الوزارة على إنشاء تلك المدارس وفقاً لميزانية كل مجلس من مجالس المديرية ، لأنها تركت عملية

الإتشاء هذه للمجلس البلدية، ليكون هذا الإتشاء متوقفاً على طلاقة ميزانية كل مجلس. « ، لذلك رأيت للجنة إحالة هذه الاقتراحات على وزارة لداخلية لاختيار الوقت المناسب لإنشائها حسبما تسمح به الميزانية الخاصة بمجالس المديرية. (١٢٦)

ونظير ذلك كانت المجالس تقوم بإنشاء هذه المدارس تبعاً لخطة معينة منها أن يقوم الأهالي بالتبرع لإنشائها ، وإما أن تقوم هذه المجالس بفرض ضريبة إضافية على أراضي الزمام الكائنة به هذه المدرسة طبقاً للمراسيم الصادرة لهذه المجالس من الحكومة رأساً. (١٢٧) ثم انتهجت الوزارة بعد ذلك سياسة إنشائية أخرى لهذه المدارس بالقرى والنجوع المحرومة من التعليم ، على أساس عدد السكان وشدة الحاجة إليها ، ومقدار ما يتبرع به الأهالي من إجمالي التكاليف الإنشائية ، وحسب توفر المال اللازم بالميزانية ، والمكان المناسب للإتشاء. (١٢٨)

ويتضح مما سبق عرضه أن مصير الاقتراحات التي قدمت للبرلمان من نواب الأمة ووكلائها هو في غالب الأحيان ، إما للتحويل على لجنة المعارف أو لجنة الداخلية أو على لجنة الاقتراحات ، وكانت الاقتراحات تلقى أحد مصيرين من هذه اللجان ، إما الرفض نهائياً لظروف ما ، وإما الانتظار لحين الاعتمادات اللازمة لإنشاء هذه المدارس .

المراجع

- (١) د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢ - ١٩٥٢) ، ط ١ ، دار المعارف . القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١١٧ .
- (٢) د. علي بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر (١٨١٣ - ١٩١٤) وأثره على الحركة السياسية . دار الثقافة الجديدة . القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
- (٣) د. أحمد زكريا الشلق : نفسه ، ص ١١٨ . وأيضاً عبد الرحمن الراجحي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، ط ٤ ، دار المعارف للقاهرة ١٩٨٣ ، ص ٤٧٥ .
- (٤) د. أحمد زكريا الشلق . نفسه ، ص ١١٨ .
- (٥) عبد الرحمن الراجحي : المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .
- (٦) د. سمير طه : محمد سلطان بين الوطنية والتبعية (دراسة وثائقية) ، العالمية للطبع والنشر القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٨٢ .
- (٧) أحمد زكريا : المرجع السابق ، ١٢١ .
- (٨) د. علي بركات : المرجع السابق ، ص ١١٩ . وأيضاً محمد خليل صبحي : الحياة النيابية في مصر ج ٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٤٦٠ .
- الوقائع المصرية ، العدد ٣٥ بتاريخ ١٩٢٢/٤/٦ .
- (٩) د. علي بركات ، ص ١٢٠ - ١٢٢ .
- (١٠) نفسه ، ص ٢٥١ .
- (١١) نفسه ، ٢٥١ .
- (١٢) نفسه ، ص ٢٥٢ .
- (١٣) علي بركات ، ص ٢٥٣ .
- (١٤) نفسه ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
- (١٥) نفسه ، ص ٢٦٩ .
- (١٦) محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٦ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٧٤ ، ٨٢ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ١٥٤ ، ٢٠٣ ، وأيضاً الملحق الأول للجزئين الخامس والسادس ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٤٦٦ ، ٤٨٤ .

(١٧) نفسه ، ج ٦ ، ص ٢٦ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٧٨ ، ٥٨ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ١٠٢ ، ٢٠٣ ، ١٥٤ ، ٨٦ ، ١٣٥ ، وملحقه ص ٤٦٦ . وتظر أيضا محاضر مجلس النواب بتاريخ ١٢/٤/١٩٣٨ ، ٣٠/٣/١٩٤٢ ، ١٨/١/١٩٤٥ .

* عين مصطفى عبد الرزاق وزيراً للأوقاف في الوزارات الآتية : وزارتا محمد محمود الثلاثة والرابعة ، وزارتا حسن صبري الأولى والثانية ، وزارتا أحمد ماهر الأولى والثانية ، وزارة النفوس الأولى . تظر يونان نبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ . ص ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، وعين بأمر ملكي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ شيخاً للجامع الأزهر . تظر محاضر مجلس الشيوخ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٤٥ ص ١٢٣ .

(١٨) الأهرام عدد ٢٣٠٨٥ بتاريخ ١/٦/١٩٥٠ ، ص ١٢ .

(١٩) محمد خليل صبحي : نفسه ، ص ٤٠ ، ٨٥ ، ١٤٥ ، ٨٦ ، ٢٠٣ ، ٤٧ ، ١٠٢ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٥٤ ، وملحق ص ٤٦٦ ، ٤٨٤ ، ٥١٤ ، وتظر محاضر مجلس النواب بتاريخ ٢٣/٥/١٩٣٦ ، ١٢/٤/١٩٣٨ ، ٣٠/٣/١٩٤٢ ، ١٨/١/١٩٤٥ .

(٢٠) د. رؤف عباس حامد : الملكيات الزراعية المصرية وبنورها في المجتمع المصري (١٨٣٧ - ١٩١٤) ، ط ٢ ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٨٣ ، ص ٩٨ .

(٢١) د. علي بركات : المرجع السابق ، ٤٥١ .

(٢٢) د. رؤف عباس حامد : نفسه ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢٣) د. جاد طه : ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق ، المطبعة العالمية ، القاهرة ٦٩ - ١٩٧٠ ، ص ١٣٦ .

(٢٤) د. زكريا سليمان بيومي : قضايا الفلاح في البرلمان المصري ١٩٢٤ - ١٩٣٦ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٥٩ .

(٢٥) محمد رمزي : القاموس الجغرافي ، ج ٣ ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٢٧ .

(٢٦) تظر الملحق رقم (١) .

- (٢٧) مذكرات قليني فهمي : خلاصة الحوادث في عهد الخديوي إسماعيل والسلطان حسين كامل والملك فؤاد الأول ، ج ١ ، ط ٢ ، مطبعة صادق بالمنيا ١٩٥١ ، ص .
- (٢٨) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٦٥ بتاريخ ٥/٢٥/١٩٢٧ ، ص ١٠٩١ .
- (٢٩) محاضر مجلس الشيوخ : الجلسة ٢ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٢٧ ، ص ٢٢ .
- (٣٠) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٤٩ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٢٢ ، ص ٨٧٨ .
- * سبق أن قدم نفس النائب هذا الاقتراح للمجلس بالجلسة رقم ٦٥ بتاريخ ٥/٢١/١٩٢٨ ، ص ١٠٦٣ . وقدمت أيضا عريضة تحت رقم ٣٨ من بعض أهلى نلبية عبد شارونه مركز مفاغة بعمل ترعة لرى أراضيهم بمجلس الشيوخ بالجلسة رقم ١٧ بتاريخ ٤/٧/١٩٣٠ ، ص ١٦٩ .
- (٣١) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٤ بتاريخ ٧/٢٨/١٩٣٦ ، ص ٤٩٠-٤٩٢ .
- (٣٢) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٢٤ بتاريخ ٩/٢/١٩٣٦ ، ص ١١٤١ .
- (٣٣) محاضر مجلس الشيوخ : ملحق رقم ٢٤ للجلسة ١١ بتاريخ ٧/٢٧/١٩٣٦ ، ص ٤٩ . وسبق أن قدم أهلى قبال السابقة عريضة برقم ٦١ بتوسيع وصيانة المسقى الواقعة بجزيرة أبو جرج لنفس المجلس بتاريخ ٤/٧/١٩٣٠ ، ص ١٧٠ .
- (٣٤) دار الوثائق ، محافظ عابدين ، محافظة رقم ٤٩٨ ، التماسات وشكاوى مزروعين . ١٩٣٥ .
- (٣٥) نفسه ، محافظة رقم ٤٧٨ ، التماسات وشكاوى ، وثيقة بدون تاريخ .
- (٣٦) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٢٤ بتاريخ ٤/١٣/١٩٣٧ ، ص ٦٥١ .
- (٣٧) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٤١ بتاريخ ٦/١٤/١٩٣٧ ، ص ١٣١٩ .
- (٣٨) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٢٨ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٤٠ ، ص ١٢٠٤ .
- (٣٩) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٢٨ بتاريخ ٧/١٠/١٩٤٥ ، ص ١١٨٢ .
- (٤٠) الإحصاء السنوى لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، ص ٣٦٠ .
- (٤١) محاضر مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ بتاريخ ٣/٦/١٩٤٠ ، ص ٨٨٥ .
- (٤٢) محاضر مجلس الشيوخ ، ملحق ١٧ بتاريخ ١/٢٠/١٩٤٢ ، ص ٣٣ . وسبق أن قدم النائب المذكور اقتراح ممثل بالجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٤١ ، ص ١١٠١٠ .
- (٤٣) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٧ بتاريخ ٦/٢٩/١٩٤٢ ، ص ٦٢٨ .
- (٤٤) مذكرات قليني فهمي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ . وما بعدها .

- * - أحمد بك عازق: ويقوم بتوريد محصول ٢٠٠٠ فدان منها ٥٠٠ فدان لحسابه والباقي يزرعه ٢٨٠ مزارع.
- أخنوخ زرق: يقوم بتوريد محصول ١٠٠٠ فدان يزرع منها ٥٠٠ فدان لحسابه والباقي يزرعه ٤٢ مزارع.
- جودة غريال: يقوم بتوريد محصول ١٠٠٠ فدان يزرع منها ٢٢٥ لحسابه والباقي يزرعه ٤٢ مزارع.

(٤٥) محاضر مجلس النواب: الجلسة ١٥ بتاريخ ١٩٣٢/٢/٢٢، ص ١٩٥ - ١٩٦.

* هي إحدى الشركات الأجنبية الممنصرة، إذ أن رأس مالها الذي تستقله في مصر في يد بضعة فرنسيين وبلجيكيين يقيمون في الخارج، وبضعة متمرسين أمثال كوتسيكا وآل هراري وقطوي، وقلائل من المصريين أمثال عبود باشا، فهي شركة تتحكم صناعة السكر في مصر، ولها شأن عظيم في الاقتصاد القومي في حياة الشعب من مستهلكين وعامل، لها ٦ مصانع كبيرة في الحولندية وأبو قرقاص والشيخ فضل ونجع حنادي وكوم أمبو وأرمنت، ويبلغ عدد العمال المصريين الذين يشتغلون في هذه المصانع أكثر من ١٥ ألف عامل، وهذه الشركة تفتيش زراعية تبلغ مساحتها آلاف الأكتة تستقلها لزراعة القصب، ويعمل بها آلاف الفلاحين الإجراء، كما أنها تسيطر على معظم المزارعين في أواسط الصعيد وأعله وتتحكم فيهم وتفرض عليهم مشيئتها في زراعة القصب ونقله وتوريده، وبذلك يكفلون لها الاستقلال الاقتصادي المنشود، كما تكفل لهم سوقاً محلياً دائماً لمنتجاتهم. تنظر محمد فهمي لهيئة: تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، ج ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٣٨، ص ٢٢٤.

- (٤٦) محاضر مجلس الشيوخ: الجلسة ٦ بتاريخ ١٩٤٢/١/١٣، ص ٦٢، ٦٣.
- (٤٧) الوقائع المصرية، العدد ١٥٤ اعقدي بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٤٠٣.
- (٤٨) محاضر مجلس الشيوخ: الجلسة ١١ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢، ص ١٨٤.
- (٤٩) محاضر مجلس الشيوخ: الجلسة ٢٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨، ص ٩٠٦، ٩٠٧.
- .. محاضر مجلس النواب: الجلسة ١٩ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٤، ص ٦٤٧.
- (٥٠) مزيد من التفاصيل عن إغراق مصنع الشيخ فضل انظر محاضر مجلس النواب: الجلسة ١٩ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٤، ص ٦٤٤ - ٦٥١.

- (٥١) جريدة المصري ، العدد ٤٦٨٨ ، السنة الخامسة عشرة ، بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٥٠ . محاضر مجلس النواب : الجلسة ٨ بتاريخ ١ / ٨ / ١٩٥١ ، ص ٤ .
- (٥٢) د. عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .
- (٥٣) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٤٠ بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٣٧ ، ص ١٢٣٦ .
- (٥٤) نفسه ، الجلسة ٥٤ بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٣٧ ، ص ١٨١٩ .
- (٥٥) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٧٩ ، ٧٨ .
- * تم الاتفاق بين وزارتي المالية والأوقاف على أن تدفع الأولى قيمة ٥٠% من المتأخر لوزارة الأوقاف والمضمون برهنات على أن تقبل الوزارة مد أجل الدينون المطلوبة لها مدة لا تتجاوز خمسة عشر سنة بحسب ما تتحقق به مصلحة الوزارة والمستأجر. قظر محاضر مجلس النواب : الجلسة ٥١ بتاريخ ٢ / ٥ / ١٩٣٢ ، ص ١٠٩١ .
- (٥٦) محاضر مجلس الشيوخ : جلسة ٢٥ بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٣٧ ، ص ٣٣٢ . جلسة ٢ بتاريخ ٨ / ١١ / ١٩٣٧ ، ص ٢٦ ، ٢٥ .
- (٥٧) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٦٠ بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٣٩ ، ص ٢٠٩١ .
- (٥٨) محاضر مجلس الشيوخ : ملحق رقم ١٢٤ للجلسة ٣٥ بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٣٩ ، ص ٤٦٣ .
- (٥٩) محافظ عابدين ، محافظة رقم ١٩ ، محاضر مجلس الوزراء منكرات وزارة المالية من ١٦ / ٢ / ١٨ - ٣ / ١٨٤٢ .
- (٦٠) الوقف المصرية ، العدد ١٤ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٣ ، ص ١٢ ، ١١ .
- (٦١) أحمد على حسين : قضايا الفلاح أمام البرلمان المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب جامعة المنيا ١٩٩٠ ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .
- (٦٢) عفاف محمد بدر : الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في الريف المصري ١٩٣٠ - ١٩٥٢ . رسالة ماجستير غير منشورة بكلية البنات - جامعة الأزهر ١٩٨٩ ، ص ٧٨ ، ٧٩ .
- (٦٣) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٨١ بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٤١ ، ص ٢٣١١ .
- (٦٤) محمد البديوي فؤاد : النقل بالطرق ، مطبوعات لجنة التخطيط القومي للقاهرة ١٩٥٧ ، ص ٦ .

- (٦٥) محاضر مجلس الشيوخ : الجلسة ٦ بتاريخ ١٩٣٠/٢/٣ ، ص ٥٥.
- (٦٦) نفسه ، ملحق رقم ١١ للجلسة ٩ بتاريخ ١٩٣١/٧/٢٠ ، ص ٢٠ ، الجلسة ١٩ بتاريخ ١٩٣٢/٤/١١ ، ص ١٧٨.
- (٦٧) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٥٠ بتاريخ ١٩٣٠/٣/١٧ ، ص ٣٠٦.
- (٦٨) محاضر مجلس الشيوخ : ملحق رقم ٩ للجلسة ١٠ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٤٤ ، ص ٣٩ ، الجلسة ١٤ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٦ ، ص ١٦٠.
- (٦٩) محافظ عابدين : محافظة رقم ٤٧٤ ، التفاصيل أعلى لردن بطلب إنشاء طريق بتاريخ ١٩٣٥ أكتوبر ١٩٣٥.
- (٧٠) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٨ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٢٩ ، ص ١٧٦ ، الجلسة ١٤ بتاريخ ١٩٣٦/٣/٢٨ ، ص ٤٩٠ ، وملحقها ص ٥١١ ، الجلسة ٢٨ بتاريخ ١٩٣٦/٩/١٤ ، ص ٦٣٨٩.
- (٧١) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٣ بتاريخ ١٩٣٧/٢/١٧ ، ص ٢٨٢ ، الجلسة ٦٥ وملحقها بتاريخ ١٩٣٧/٢/٨ ، ص ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ص ٣٦٥ ، الجلسة ٤٠ بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٠ ، ص ١٢٥٢ ، ١٢٥٣.
- (٧٢) محاضر مجلس الشيوخ : ملحق رقم ٩٦ للجلسة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٤ ، ص ٣٢٧ ، ملحق رقم ٢٩ للجلسة ٢٦ بتاريخ ١٩٣٧/٧/٢٠ ، ص ٥٠٩.
- (٧٣) محاضر مجلس النواب : ملحق رقم ٤ للجلسة ٢٠ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٧ ، ص ٢٠٧.
- (٧٤) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٧ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٥ ، ص ٩٤٧ ، الجلسة ٣١ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢ ، ص ٣٢٩٤.
- (٧٥) نفسه ، الجلسة ١٢ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٤ ، ص ٢٨٥.
- (٧٦) نفسه ، الجلسة ٣٢ بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٦ ، ص ٥٤.
- (٧٧) نفسه ، الجلسة ٦٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٥ ، ص ٧ ، والجلسة ٣٦ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٦ ، ص ٣٢٨٨ ، والجلسة ٣٩ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٣١ ، ص ١٠٦٦ .
- مزيد من التفاصيل راجع تقرير لجنة شئون المواصلات عن مشروع قانون الطرق العامة الصادر عام ١٩٤٨.
- (٧٨) نفسه ، الجلسة ٩ بتاريخ ١٩٣٠/٢/٦ ، ص ١٠١.
- (٧٩) نفسه ، ص ١٠١ - ١٠٣.

- (٨٠) نفسه ، ملحق رقم ١٦ للجلسة ٢٥ بتاريخ ١٨/٦/١٩٤٥ ، ص ٩٥٤ .
- (٨١) إبراهيم عازر: تريف المصري ومشكلاته ، ط ١ ، مطبعة الشمس الحديثة للقاهرة ١٩٤٧ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .
- (٨٢) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٢٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٢٤ ، ص ٣٤٣ .
- (٨٣) نفسه ، الجلسة ٧٧ بتاريخ ١٨/٦/١٩٢٧ ، ص ١٤٣٥ .
- (٨٤) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٥٢ بتاريخ ٤/٥/١٩٢٧ ، ص ٨٦٣ ، الجلسة ٧٥ بتاريخ ١٠/٦/١٩٢٨ ، ص ١٢٩٢ ، الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٢٨ ، ص ١٣٩١ .
- (٨٥) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٩ بتاريخ ١/٢/١٩٣٧ ، ص ٦٧ ، الجلسة ١٥ وملحقها بتاريخ ٨/٣/١٩٣٧ ، ص ٣٤٦ ، ص ٣٥٩ ، الجلسة ٣٦ بتاريخ ١٠/٥/١٩٣٧ ، ص ١٠٦٣ .
- (٨٦) محاضر مجلس النواب ، الجلسة ٢٧ بتاريخ ٥/٥/١٩٣٧ ، ص ٧٥٠ .
- (٨٧) نفسه ، ملحق رقم ٢ للجلسة ٢٩ بتاريخ ١١/٧/١٩٣٨ ، ص ١٠٩٢ . ((النظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٢ - لرى باب ٣ - أصل جديدة)) .
- (٨٨) محاضر مجلس الشيوخ : ملحق رقم ٤٠ للجلسة ١٠ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٤٠ ، ص ١٠١ .
- (٨٩) رجب عبد المولى: قضايا الصعيد فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة المنيا ١٩٩٤ ، ص ٢٤٨ .
- (٩٠) محاضر مجلس النواب ، الجلسة ٣٣ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٢٤ ، ص ٣٩٤ .
- (٩١) نفسه ، الجلسة ٤٠ بتاريخ ١٠/٦/١٩٣٧ ، ص ١٢٥١ .
- (٩٢) رجب عبد المولى ، نفسه ، ص ٢٥٦ .
- (٩٣) لوقائع المصرية ، العدد ٧ بتاريخ ٢١/١/١٩٣٢ ، ص ١٠ .
- (٩٤) رجب عبد المولى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .
- (٩٥) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٨ بتاريخ ١٩/٣/١٩٣٠ ، ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
- (٩٦) محاضر مجلس الشيوخ : الجلسة ١٧ بتاريخ ٧/٤/١٩٣٠ ، ص ١٧٠ .

- (٩٧) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٧٥ بتاريخ ١٠/٦/١٩٢٨ ، ص ١٢٨٦ .
- الجلسة ١٨ بتاريخ ١٢/٧/١٩٣٦ ، ص ٣١٩ . ، الجلسة ١٨ بتاريخ ١٨/٨/١٩٣٦ ، ص ٧٣١ . ، الجلسة ٤٠ بتاريخ ١٠/٦/١٩٣٧ ، ص ١٢٥١ .
- (٩٨) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٨ بتاريخ ٨/٣/١٩٣٧ ، ص ٤٢٥ . ، تقرير لجنة الأشغال بالجلسة ٢٤ بتاريخ ١٣/٤/١٩٣٧ ، ص ٦٥٦ .
- (٩٩) نفسه ، الجلسة ١٥ بتاريخ ٨/٦/١٩٣٨ ، ص ٤٠٦ . ، الجلسة ٢٤ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٣٨ ، ص ٨٧٠ . ، الجلسة ٤٦ بتاريخ ١٥/٨/١٩٣٨ ، ص ٢٠٢٤ .
- (١٠٠) نفسه ، الجلسة ٢٤ بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٨ ، ص ١٧٤٠ . ، ملحق الجلسة ٢٢ بتاريخ ٧/٦/١٩٤٨ ، ص ٢٤٨١ .
- (١٠١) رجب عبد المولى : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .
- (١٠٢) نفسه ، ص ٢٧٣ .
- (١٠٣) د. زكريا سليمان يهومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ ، ٦٧ .
- (١٠٤) رجب عبد المولى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .
- (١٠٥) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٢ بتاريخ ٢٠/٧/١٩٣٦ ، ص ٣٨٦ .
- (١٠٦) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١٧ بتاريخ ١١/٨/١٩٣٦ ، ص ٦٥٤ .
ولأيضا محاضر مجلس الشيوخ : الجلسة ١٨ بتاريخ ٥/٥/١٩٣٧ ، ص ٣٠٩ .
ملحق رقم ١٨٧ للجلسة ٤٧ بتاريخ ٣١/٧/١٩٤٠ ، ص ٧٥٧ .
- (١٠٧) محاضر مجلس النواب : الجلسة ١١ بتاريخ ١٣/٧/١٩٣٦ ، ص ٢٨١ .
- (١٠٨) محاضر مجلس النواب ، الجلسة ٢٤ بتاريخ ٨/٢/١٩٣٩ ، ص ٩٠٢ . ،
الجلسة ٤٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٣٩ وملحقها ص ١٣٦٩ ، الجلسة ٦٧ بتاريخ ٣١/٥/١٩٣٩ ، ص ٢٤٠٨ .
- (١٠٩) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٦٢ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٠ ، ص ٢٢٠٣ .
- (١١٠) نفسه ، الجلسة ١٢ بتاريخ ٨/٦/١٩٤٢ ، ص ٣٩٣ . ، الجلسة ٢١ بتاريخ ١٤/٧/١٩٤٢ ، ص ٨٣١ .
- (١١١) رجب عبد المولى ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .
- (١١٢) مزيد من التفاصيل عن تقرير لجنة الشئون الصحية بمجلس النواب
نظر: الجلسة ١٢ بتاريخ ٢٠/٧/١٩٣٦ ، ص ٣٨٨ ، الجلسة ١٨ بتاريخ ١٨/٨/١٩٣٦ ، الجلسة ٢٥ بتاريخ ٧/٩/١٩٣٦ ، ص ١١٩٩ ، ١٢٠٠ .

- (١١٣) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٥٤ بتاريخ ١٣/٧/١٩٣٧ ، ص ١٨٣٨ -
 ١٨٤٠ ، الجلسة ١٥ وملحقها بتاريخ ٨/٣/١٩٣٧ ، ص ٣٤٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ . رد
 وزارة الصحة على الاقتراحات المقدمة من نواب البرلمان بطلب ردم البرك
 والمستنقعات ، ومن بينها اقتراح النائب سلطان السعدى بطلب ردم البرك
 والمستنقعات الموجودة بناحيتى الفتى وألفهص مركز الفشن مديرية المنيا .
- (١١٤) نفسه ، الجلسة ١٧ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٤٢ ، ص ٦٢٦ ، . الجلسة ٣٠ بتاريخ
 ١٧/٨/١٩٤٢ ، ص ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ .
- (١١٥) نفسه ، الجلسة ٢٥ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٤٩ ، ص ١١٦٨ .
- (١١٦) رجب عبد المولى : مرجع سابق ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .
- (١١٧) محافظ عابدين ، محفظة رقم ٣٦ ، . محاضر مجلس الوزراء . مذكرات وزارة
 فشنون البلدية والقروية للاهتمام بالتعليم ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، . محاضر مجلس
 الشيوخ : الجلسة ٧ بتاريخ ٤/١/١٩٤٤ ، ص ١٣٧ .
- (١١٨) رجب عبد المولى : مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .
- (١١٩) جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢ -
 ١٩٢٢ ، ط مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٩٣ ، ١٢٢ .
- (١٢٠) محاضر مجلس النواب : الجلسة ٨٢ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٢٧ ، ص ١٣٥٨ .
- (١٢١) نفسه ، الجلسة ٦ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٣٦ ، ص ١١٢ .
- (١٢٢) نفسه ، الجلسة ١١ بتاريخ ١٣/٧/١٩٣٦ ، ص ٣١٥ ، ٣١٦ .
- (١٢٣) نفسه ، الجلسة ١٢ بتاريخ ٨/٦/١٩٤٢ ، ٣٩٣ ، . الجلسة ١٧ بتاريخ ٢٩
 /٦/١٩٤٢ ، ص ٦٢٥ ، . الجلسة ٣٠ بتاريخ ١٧/٨/١٩٤٢ ، ص ١٣٧٨ .
- (١٢٤) نفسه ، الجلسة ١٧ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٤٢ ، ص ٦٢٦ ، . الجلسة ٢٧ بتاريخ
 ١٠/٨/١٩٤٢ ، ص ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ .
- (١٢٥) نفسه ، الجلسة ٢٦ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٤٨ ، ص ٨٩٥ ، ٨٩٦ .
- (١٢٦) محاضر مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٩ ، ص ٧٨٢ ، .
 الجلسة ٣٢ بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٠ ، ص ٥٥ .
- (١٢٧) محاضر مجلس الشيوخ : الجلسة ٣٥ بتاريخ ٩/٧/١٩٥١ ، ص ٢٦٧٧ .
- (١٢٨) محاضر مجلس النواب : ملحق رقم ٧ للجلسة ٣ بتاريخ
 ١٨/٢/١٩٥٢ ، ص ٤٠ .

ملحق رقم (١)

رقم الدائرة ومقرها	تعداد السكان	عدد الهالك والمركز التابعة له
١- عاصمة المديرية ومقرها بندر المنيا.	٣٤٤٦٤	٢٥ بلدة ٢٧. لاني قرقيص و ٣ بلد لمركز المنيا .
٢- المدينة الفكرية .	٦.٦٩٦	٢١ بلدة منها ٢٢ لمركز لور قرقيص و ٤ بلد لمركز المنيا .
٣- السلطان حسن .	٦.٩٩	٢٠ بلدة .
٤- مدينة المنيا ومقرها مركز النوليس .	٦١٤٤٢	٢٨ بلدة .
٥- حسن باشا (نقطة النوليس) .	٦.٨٦٦	٢٥ بلدة لمركز سمالوط .
٦- معصرة سمالوط .	٦١٢٠٩	٢١ بلدة ١١ بلدة لسمالوط و ١٠ بلد لمركز بني مزار .
٧- قلوينا .	٥٩٧٧١	٢٠ بلدة .
٨- دقرة بنسى مزار القباية ومقرها بنسى مزار .	٦.٦٨٩	٢٢ بلدة .
٩- بني مزار البحرية ومقرها بني مزار .	٦.١٨٨	٢٨ بلدة .
١٠- دائرة الوقف ومقرها (أبا الوقف) .	٦.٩٢٨	٢٦ بلدة .
١١- مغاغة .	٥٩٤٢٩	٢١ بلدة لمركز الفشن .
١٢- الفنت .	٦١٨٥٩	
١٣- الفشن .	٦.٦٠٤	

الجدول من إعداد الباحث معتمداً على الوقائع المصرية عدد ٩٩ .

قائمة المصادر والمراجع :

- أولاً : الوثائق العربية غير المنشورة .
 دار الوثائق القومية : (محافظة عابدين) .
- محفظة رقم ١٩ ، محاضر مجلس الوزراء منكرات وزارة المالية من ١٦ فبراير - ١٨ مارس ١٩٤٢ .
- محفظة رقم ٣٦ ، محاضر مجلس الوزراء . منكرات وزارة الشؤون البلدية والقروية للاهتمام بالتنظيم ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .
- محفظة رقم ٤٧٤ ، التماسات أهلى فردى بطلب إنشاء طرق بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ .
- محفظة رقم ٤٧٨ ، التماسات وشكاوى ، وثيقة بدون تاريخ .
- محفظة رقم ٤٧٩ التماسات أهلى بتاريخ ١١/٤/١٩٣٧ .
- محفظة رقم ٤٩٨ ، التماسات وشكاوى مزارعين ١٩٣٥ .
- ثانياً : الوثائق العربية المنشورة .
- ١ — مضابط مجلس النواب الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٥٢ .
- ٢ — مضابط مجلس الشيوخ الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٥٢ .
- ثالثاً : المذكرات الشخصية .
- كينى فهمى : خلاصة الحوادث فى عهد الخديوى إسماعيل والسلطان حسين كامل والملك فؤاد الأول ، ج ١ ، ط ٢ ، مطبعة صادق بالمنيا ١٩٥١ .
- رابعاً : إحصاءات .
- الإحصاء السنوى للقطر المصرى لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٣٩ .

خامساً : المراجع العربية .

- إبراهيم عازر : الزيف المصري ومشكلاته ، ط ١ ، مطبعة الشمس الحديثة القاهرة ، ١٩٤٧ .
- أحمد زكريا الشلق (الدكتور) : حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢ — ١٩٥٢) ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ .
- جاد طه (الدكتور) : ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق ، المطبعة العلمية ، القاهرة ١٩٧٠ — ٦٩ .
- جرجس سلامة (الدكتور) : أثر الاحتلال البريطاني في التطور القومي في مصر ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، ط ١ ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٩٣ ، ١٦٦ .
- رؤف عباس حامد (الدكتور) : الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري (١٨٣٧ — ١٩١٤) ، ط ٢ ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٨٣ .
- زكريا سليمان يوسى (الدكتور) : قضايا الفلاح في البرلمان المصري ١٩٢٤ — ١٩٣٦ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ .
- عبد الرحمن الرفاعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، ط ٤ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ .
- عبد العظيم رمضان (الدكتور) : صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ — ١٩٥٢) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٨ .
- على بركات (الدكتور) : تطور الملكية الزراعية في مصر (١٨١٣ — ١٩١٤) وأثره على الحركة السياسية . دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .
- محمد البديوي فؤاد : النقل بالطرق ، مطبوعات لجنة التخطيط القومي القاهرة ١٩٥٧ .
- محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النهائية في مصر ، ج ٥ ، ٦ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٩ .

— : الملحق الأول للجزأين الخامس والسادس ، دار الكتب المصرية
١٩٤٧.

— محمد رمزي : القاموس الجغرافى ، ج ٣ ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٠.

— محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، العدالة الاجتماعية ، ج ٣ ، مكتبة
النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٨.

— يونان لبيب رزق (الدكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ — ١٩٥٣. مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام . القاهرة ١٩٧٥.

سادساً : رسائل جامعية .

— أحمد على حسين : قضايا الفلاح أمام البرلمان المصرى ، رسالة ماجستير غير
منشورة بكلية الآداب جامعة المنيا ١٩٩٠.

— رجب عبد المولى : قضايا الصعيد فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ — ١٩٥٢. رسالة
ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة المنيا ١٩٩٤ .

— عفاف محمد بدر : الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها فى الريف المصرى ١٩٣٠ —
١٩٥٢. رسالة ماجستير غير منشورة بكلية البنات — جامعة الأزهر ١٩٨٩.

سابعاً : الدوريات :

— الوقائع المصرية ، العدد ٣٥ بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٢٢.

— الوقائع المصرية ، العدد ٩٩ بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٢٣.

— الوقائع المصرية ، العدد ٧ بتاريخ ٢١ / ١ / ١٩٣٢.

— الوقائع المصرية ، العدد ١٤ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٣.

— الوقائع المصرية ، العدد ١٥٤ اعتيادى بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣.

— جريدة المصرى ، العدد ٤٦٨٨ ، السنة الخامسة عشرة ، بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٥٠.

— الأهرام عدد ٢٣٠٨٥ بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٥٠.